



ارتفاع معدلات البطالة  
الافتقار إلى خدمات  
**العنف** الصرف الصحي  
إلى المياه | انعدام اعتلال الصحة  
**الظلم** الأمان الغذائي

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية  
للمرأة والفتاة الفلسطينية  
تموز/يوليو 2014 - حزيران/يونيو 2016



Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2016/Technical Paper.3  
21 December 2016  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية  
للمرأة والفتاة الفلسطينية

(تموز/يوليو 2014 - حزيران/يونيو 2016)



الأمم المتحدة  
2016، بيروت

16-00339

## موجز تنفيذي

يعرض هذا التقرير، وهو واحد من سلسلة تصدر بانتظام، لمحة عامة عن وضع النساء والفتيات الفلسطينيات السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومدى تمعنهن بحقوق الإنسان مستنداً إلى إحصاءات يتولى جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وإلى نتائج أبحاث منظمات محلية ودولية، منها وكالات تابعة للأمم المتحدة، كمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يستعرض هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2014 إلى 30 حزيران/يونيو 2016، وهي فترة تخللتها أحداث مهمة أثرت على الوضع الأمني السياسي في دولة فلسطين؛ لا سيما العدوان الإسرائيلي على غزة الذي استمر 50 يوماً في صيف 2014، وأندلاع أعمال العنف في الضفة الغربية بدءاً من تشرين الأول/اكتوبر 2015 ردًا على استمرار الاحتلال، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، والنزاع على الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، وزيادة العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين ومتلكاتهم. يتناول الفصل الأول الوضع السياسي في فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتاثير الاحتلال على حقوق المرأة والفتاة، ليبيّن أن تعقيدات الوضع السياسي والتشريعية الجغرافية داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة وفي ما بينها قد أوجدت تحديات فريدة من نوعها. يجعل التمييز القائم على نوع الجنس النساء والفتيات عرضة بشكل خاص لأنواع الفقر والمعاناة الناجمة عن أعمال العنف الدورية والاحتلال والسياسات المرتبطة به، مثل الحصار البحري والجوي والبري على غزة المستمر منذ عام 2007، والقيود المفروضة على الحركة، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتوسيع المستوطنات، وبناء جدار الفصل في الضفة الغربية. لم يحرز سوى تقدم طفيف في الوصول إلى حل سلمي ينهي الاحتلال ويسمح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم كاملة على أراضيهم ويضمن أمن إسرائيل. يتناول هذا الفصل أيضاً التطورات السياسية في دولة فلسطين، بما في ذلك وضع عمليات المصالحة الوطنية، ويحلل آثارها على النساء والفتيات.

يتناول الفصل الثاني مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعطي صورة مختلطة عن حقوق المرأة: فالمؤشرات التعليمية تبين بوضوح الفجوات بين الجنسين لصالح الفتيات، لكن مؤشرات العمل تبين تفاوتات صارخة بينهما؛ كانخفاض معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة في صفوفهن ولا سيما بين الخريجات، وتدني أجورهن. وفي غزة، أدى الحصار والهجمات العسكرية المتكررة إلى تدمير الاقتصاد، فارتقت مسؤوليات الفقر وانعدام الأمان الغذائي. وزادت أزمة الطاقة الحالية في غزة الضغط على قطاعات ضعيفة أصلاً مثل الصحة العامة، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، فأعاقت حصول النساء والفتيات على الخدمات، وزادت أعباء الرعاية الملقاة على عاتقهن. وفي ظل العوائق العديدة التي فرضتها إسرائيل على الضفة الغربية، وخاصة المنطقة جيم، ومناطق التماس والقدس الشرقية، يتعذر على العديد من النساء والفتيات الفلسطينيات الوصول إلى الخدمات الأساسية، والرعاية الصحية، ومؤسسات العدالة، والمياه والصرف الصحي، والفرص الاقتصادية. أما العنف ضد المرأة فما زال يشكل مصدر قلق شديد، بالرغم من التدابير المؤسسية والسياسية التي تتخذها السلطات، بمشاركة المجتمع المدني، لحماية النساء والفتيات بشكل أفضل.

ويبحث الفصل الثالث في التمثيل السياسي للمرأة، ويشير إلى زيادة لا تزال بطيئة في عدد الإناث في المناصب السياسية ومناصب صنع القرار. وبالرغم من التطورات التشريعية المتعلقة بالعنف المنزلي، لا يزال الطريق طويلاً أمام مواءمة القانون المحلي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. تعثر التقدم في الإصلاحات التشريعية الهدافلة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين بسبب تعليق المجلس التشريعي الفلسطيني منذ عام 2007، والانقسام السياسي بين الضفة الغربية وغزة. ويخلص التقرير إلى توصيات تقترح مجموعة كبيرة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي تراعي المساواة بين الجنسين، ومن السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمرأة والفتاة.

يسلم هذا التقرير بأن الاحتلال يؤثر سلباً على حياة جميع النساء والرجال والفتيات والفتىان في دولة فلسطين، لكنه يسعى إلى تسلط الضوء على أثر الاحتلال على النوع الاجتماعي، إضافة إلى أثر السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية لدولة فلسطين على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات.

## المحتويات

### الصفحة

iii	موجز تنفيذي .....	الفصل
1	الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي .....	أولاً-
1	التطورات السياسية .....	ألف-
6	عواقب السياسات الإسرائيلية والعوائق .....	باء-
11	الواقع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية .....	ثانياً-
11	السكان .....	ألف-
14	الفقر وانعدام الأمن الغذائي .....	باء-
16	التعليم .....	جيم-
18	العمالة .....	DAL -
22	الصحة .....	هاء-
25	العنف ضد المرأة .....	واو -
27	البيئة .....	زاي -
29	وسائل الإعلام .....	حاء -
29	الطفولات .....	طاء -
31	المشاركة السياسية وحقوق المرأة .....	ثالثاً-
31	التمثيل السياسي .....	ألف-
32	مواهمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية .....	باء-
33	الآليات الوطنية المعنية بالمرأة .....	جيم-
34	استنتاجات وتوصيات .....	رابعاً-
36	المراجع .....	

### قائمة الجداول

11	المؤشرات الديمغرافية .....	-1
19	مؤشرات العمالة .....	-2

### قائمة الأشكال

1	المنطقة جيم من الضفة الغربية .....	-1
20	معدلات البطالة بحسب نوع الجنس 2005-2015 .....	-2

## المحتويات (تابع)

### الصفحة

### قائمة الأطر

3	آثار الأعمال القتالية لعام 2014 على النساء والفتيات في غزة	-1
8	أقارب مبعدون	-2
10	النساء في القدس الشرقية	-3
14	أصوات من الميدان: تأثير زواج الأطفال على الفرص التعليمية والاقتصادية	-4
23	الوصول إلى العناية الصحية معلق بقرارات تعسفية	-5
29	"لعبة بين الرجال"	-6
32	المرأة والنشاط السياسي	-7

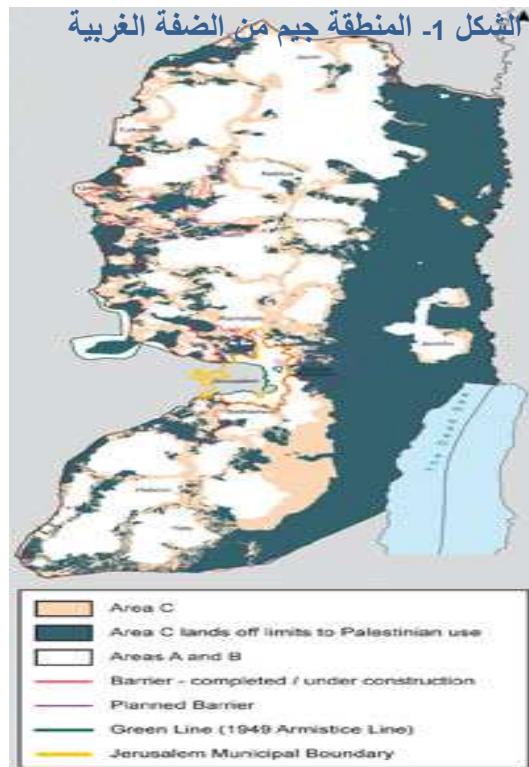
## أولاً- الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي

عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 42/2003 بشأن وضع المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها، تصدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إيسكوا) تقارير دورية عن وضع المرأة والفتاة في دولة فلسطين<sup>1</sup>. وتستند المعلومات الواردة في هذا التقرير إلى البيانات التي جمعها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والتقارير الصادرة عن كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنسق الأمم المتحدة الخاص في الأرض المحتلة. كذلك تستند البيانات والتحليلات إلى المعلومات التي تقدمها وزارة شؤون المرأة الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الإنمائية الدولية. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليو 2014 إلى 30 حزيران/يونيو 2016، التي شهدت تطورات هامة في الأوضاع الأمنية والسياسية في دولة فلسطين.

### ألف- التطورات السياسية

#### 1- خلفية عامة

عقب توقيع اتفاقيات أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، أقيمت السلطة الفلسطينية في عام 1994 بصفتها السلطة الرسمية القائمة على فلسطين. وقسم الاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني المؤقت (اتفاق أوسلو الثاني) الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق إدارية: المنطقة ألف، تحت السيطرة الأمنية الكاملة والولاية القضائية المدنية للسلطة الفلسطينية، والمنطقة باء، تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية والمدنية الفلسطينية، والمنطقة جيم، تحت الولاية القضائية الإسرائيلية (الشكل 1). ولم يتحقق خلال ما يفوق السنوات العشرين التي تلت توقيع الاتفاق سوى تقدم سياسي طفيف في نقل السيطرة على المنطقة جيم إلى السلطة الفلسطينية، والواقع أن السيطرة الإسرائيلية عليها أصبحت أكثر رسوحاً. فالقيود السياسية التي فرضتها إسرائيل منعت السلطة الفلسطينية من تزويد المنطقة جيم بالخدمات الحيوية الازمة، ما حد من إمكانية حصول النساء والفتيات على خدمات التعليم، والرعاية، والصحة، والشرطة، والمحاكم، والخدمات الأخرى.



المصدر: B'Tselem, 2014

1 وقد صدرت ستة تقارير من السلسلة نفسها قبل هذا التقرير. <https://www.unescwa.org/publications/publications-list>

وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وعملاً بقرار الجمعية العامة 67/19 بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012<sup>2</sup>، منحت فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة؛ ومع ذلك، ظل الوضع السياسي والأمني شديد التقلب حيث نتجت عن استمرار إسرائيل في الاحتلال وانتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أزمة إنسانية طال أمدها، أدت إلى تباطؤ التقدم في قضية حقوق المرأة المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. بذل المجتمع الدولي جهوداً لتشجيع استئناف المفاوضات بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتفاق الوضع النهائي خلال الفترة المشمولة بالقرير، لكنها لم تترجم في الواقع، وبالتزامن مع ذلك تضاءل دعم الرأي العام لحل الدولتين في إسرائيل وفي دولة فلسطين<sup>3</sup> وأدى الوضع السياسي المتأزم إلى ازدياد التوتر وحدة القتال في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## 2- الوضع الأمني العام

يتسم الوضع الأمني في دولة فلسطين بانتهاكات الحكومة الإسرائيلية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، والتي يتخللها تصعيدات عنيفة ذات آثار مدمرة على حقوق المرأة في الحياة والأمن والحماية.

فالعدوان الذي شنه الجيش الإسرائيلي على غزة في 8 تموز/يوليو 2014 خلف دماراً واسعاً في منطقة كانت لا تزال تعاني من آثار اعتداءات فترة 2008-2009، وعام 2012، بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها منذ عام 2007. كانت عملية الجرف الصامد العسكرية هي الأكثر فتكاً منذ احتلال إسرائيل لغزة في عام 1967 حيث أسفرت عن مقتل 2,251 فلسطينياً، من بينهم 551 طفلاً، وإصابة أكثر من 11,000 بجروح، يعاني 10 في المائة منهم من عجز دائم.<sup>4</sup> أدى الهجوم، الذي شمل قصفاً مكثفاً من الجو والبر والبحر، وغزواً برياً، إلى تدمير مبانٍ سكنية وت التجارية، ومدارس، ومرافق صحية، وبنى أساسية، وأراض زراعية. وفي ذروة النزاع، نزح أكثر من 485,000 فلسطيني، توزعوا على ملاجي الطوارئ التي تديرها الأونروا، والمدارس الحكومية، والملاجئ غير الرسمية، والأسر المضيفة.<sup>5</sup>.

وقد ساهم النزاع في غزة، وهي إحدى أكثر المناطق كثافة بالسكان في العالم، في انعدام الأمان لدى النساء والفتيات من خلال مفاقمة "الوضع السيئ" بسبب الحصار الإسرائيلي الطويل الأمد، وازدياد التمييز ضد المرأة داخل المجتمع الفلسطيني (الإطار 1).<sup>6</sup>

المرأة هي المقدمة الرئيسية للرعاية؛ لذلك، فهي تواجه تحديات كبيرة في التعامل مع الآثار الطويلة الأمد الناجمة عن تضرر المساكن والبني الأساسية العامة، وتقليل الخدمات الأساسية، لا سيما في الأسر الكبيرة التي تتضمن العديد من الأطفال والأجيال.<sup>7</sup> تزيد محدودية الحصول على الكهرباء والمياه من عبء المسؤولية التي تحملها النساء خاصة اللواتي عليهن الاهتمام بالمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.<sup>8</sup> وتعاني النساء والفتيات

.A/RES/67/19	2
المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2015.	3
.A/HRC/29/52	4
الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015.	5
الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015.	6
دنيا الأمل إسماعيل، 2014.	7
الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2016.	8

النازحات من الاكتظاظ، وانعدام الخصوصية، وفي بعض الحالات من التحرش الجنسي. وقد بيّنت دراسة أجريت مباشرة بعد وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014 أن الفتنيات والنساء تعرضن وبدرجات متقارنة لأشكال عديدة من العنف، سواء في ملاجيء الطوارئ أو منازل الأسر المضيفة. وغالباً ما واجهت النساء هذه الأشكال من العنف بالصمت، أو بممارسة العنف على أطفالهن، ولا سيما الفتنيات.<sup>9</sup>

### الإطار 1- آثار الأعمال القتالية لعام 2014 على النساء والفتنيات في غزة

"تعرضت النساء والفتنيات لأنعدام أمن على أساس نوع الجنس نتيجة للأعمال القتالية التي وقعت في قطاع غزة في صيف عام 2014. وما أثار القلق على وجه الخصوص وضع الأرامل، والمهجرات داخلياً، والنساء والفتنيات ذوات الإعافة، والمرأهقات، والمزارعات. وفي سياق الأعمال القتالية:

- قُتلت 299 امرأة، من بينهنَّ 16 حاملاً على الأقل، و197 فتاة.
- أصيبت أكثر من 2,000 امرأة ومئات الفتنيات.
- أصبحت 790 امرأة على الأقل أرملة.
- خلال النصف الثاني من عام 2014، تضاعف عدد الحالات المسجلة من الوفيات في صفوف الأمهات والرضع مقارنة بالنصف الأول من العام.
- حتى الرابع الأخير من عام 2014، لا تزال حوالي 24,300 فتاة و22,900 امرأة دمرت منازلهنَّ أو تعرضت لأضرار جسمية خلال الأعمال القتالية مهجرات تحت ظروف فاسية".

المصدر: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015.<sup>10</sup>

تلقت فترة من الهدوء النسبي وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014، تخللته غارات جوية إسرائيلية متفرقة وإطلاق نار بالقرب من المناطق المقيدة الدخول، وأدت الاعتداءات في عام 2015 إلى مقتل 25 شخصاً، من بينهم فتاة وامرأة، وإصابة أكثر من 1,400<sup>11</sup>. وبالرغم من تخفيض إسرائيل لبعض القيود على التصدير، فقد واصلت حصارها الصارم على غزة. أطلقت قبل عامين تقريباً "آلية إعادة إعمار غزة" (وهو اتفاق مؤقت يسمح بدخول مواد البناء للإصلاحات تمَّ بوساطة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2014)، لكن عملية إعادة الإعمار تأخرت بسبب القيود الإسرائيلية، وبطء الجهات المانحة في دفع الأموال. لا تزال الحالة الإنسانية متరدة؛ فعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين فقدوا منازلهم أثناء العدوان لا يزالون مشردين يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر، إما في ملاجيء، أو مساكن مستأجرة، أو مع أسر مضيفة. ولا تزال 13,000 أسرة (أكثر من 70,000 فرد) في حالة نزوح وفقاً لتقرير صدر في أيار/مايو 2016.<sup>12</sup>

بعد سفك الدماء المرريع الذي شهدته غزة عام 2014، ارداد في عام 2015 عدد القتلى والمحتجزين الفلسطينيين في الضفة الغربية، فاتسع نطاق الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، حيث سُجِّل ارتفاع حاد في عمليات الطعن وإطلاق النار وفي الهجمات بالمركبات المزعومة التي استهدف بها الفلسطينيون الإسرائيليين. وقد جاءت جولة العنف الأخيرة ردًا على ازدياد انتهاكات

9 دنيا الأمل إسماعيل، 2014.

10 مكتب الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2016.

11 Shelter Cluster Palestine, 2016, p. 4

قوات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان، وتصاعد التوتر في أماكن مقدسة في القدس الشرقية، والعنف الذي يمارسه المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم<sup>12</sup>. بالمقابل أضرم مستوطنون إسرائيليون النار بمنزل أسرة فلسطينية في دوما في صيف عام 2015، ما أدى إلى وفاة رضيع عمره 18 شهراً ووالديه. وفي كانون الثاني/يناير 2016، أشار الأمين العام للأمم المتحدة إلى "تزايد الإحباط الذي يشعر به الفلسطينيون، المرتبط بالإجراءات الإسرائيلية التي تقوّض مقومات قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء وقدرة الشعب الفلسطيني على العيش بكرامة"، وفي إحاطة إلى مجلس الأمن في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أشار نائبه إلى الاحتلال الخانق والممرين المستمر من أكثر من نصف قرن<sup>13</sup>. ومن أصل 219 حالة طعن وهجمات أخرى مزعومة استهدف بها فلسطينيون وحيدون إسرائيليين منذ تشرين الأول / أكتوبر 2015، ارتكبت 11 في المائة منها نساء أو فتيات<sup>14</sup>. وفي خضم الاشتباكات والهجمات في الضفة الغربية، كان الجنود ورجال الشرطة الإسرائيليون "يردون بقوة فتكاً، وأحياناً تحت ظروف لا يشكل فيها الأفراد تهديداً مباشراً على الحياة"<sup>15</sup>. في عام 2015، بلغ عدد القتلى الفلسطينيين 145 قتيلاً، من ضمنهم 7 نساء و4 فتيات، سقط معظمهم في ظروف أثارت الفلق حول الاستخدام المفرط للقوة، والحرمان التعسفي من الحياة، في مقابل 25 قتيلاً إسرائيلياً<sup>16</sup>.

ظل عنف المستوطنين يشكل تهديداً للنساء والفتيات الفلسطينيات، ولا سيما في الجزء الذي تسسيطر عليه إسرائيل من مدينة الخليل، والمنطقة جيم، والقدس الشرقية<sup>17</sup>، واستمرت الهجمات على الفلسطينيين وممتلكاتهم طوال الفترة المشمولة بالتقرير دون أن يُقدم الجناة إلى العدالة<sup>18</sup>، حيث فتحت الشرطة الإسرائيلية 1,104 تحقيقاً بين عامي 2005 و2015 لم تُوجَّه فيها التهم سوى في 75 حالة (7,3 في المائة من مجموع التحقيقات المجرأة)، وأغلقت معظم الملفات من دون محاكمة<sup>19</sup>. يؤثر عنف المستوطنين بشكل مباشر وغير مباشر على حياة النساء والفتيات: فالآمهات يخشين على أنفسهن وعلى أطفالهن؛ والتهديد بالعنف يصعب على الفتيات والشابات الدراسة أو العمل خارج المنزل؛ وعنف المستوطنين يؤدي إلى توترات بين أفراد الأسرة، فيزداد خطر العنف المنزلي<sup>20</sup>.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت وتيرة الغارات الليلية وعمليات التوغل النهاري والاعقالات الجماعية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية. وارتفع عدد المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومرافق الاحتجاز إلى 7,000 (70 منهم إناث، بما في ذلك عدد من الطفال) في أيار/مايو 2016 مقابل 5,271 (17 امرأة) في أيار/مايو 2014<sup>21</sup> وكان من بين الفتيات الثلاث عشرة اللواتي اعتقلن في

12 بشكل عام، الرجوع إلى الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2016.

13 .A/71/86

14 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016.

15 منظمة العفو الدولية، 2016.

16 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2016.

17 وقفت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بروتوكول الخليل في عام 1997، الذي قسم المدينة إلى منطقتين، 15 (التي تسسيطر عليها بالكامل السلطة الفلسطينية) و26 (تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية).

18 الجمعية العامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2016.

19 يش دين منظمة منطوعين لحقوق الإنسان، 2015.

20 Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, 2013, p. 5  
المسألة، الرجوع إلى 2015 Memmi, 2010؛ وClark and others, 2007.

21 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، الضمير (2016).

22 الضمير، 2014.

عام 2015 من كنَّ مصابات عند توقيفهن<sup>23</sup>. أما النساء اللواتي أوقفن واحتجزن خلال الفترة المشمولة بالتقرير فكانت إحداهن خالدة جرار، إحدى أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وزعيمة سياسية كبيرة. وفي شباط/فبراير 2016، اعتقلت دينا الواوي، 12 عاماً، لتصبح أصغر طفلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية، ولم يطلق سراحها إلا بعد شهرين ونصف. وتشكو السجينات من سوء المعاملة، وحرمانهن من الغذاء والماء والنوم، وإخضاعهن للتعذيب العاري العقابي، وظروف الحبس غير الصحية، والتحرش الجنسي، وكلها عوامل لها تأثير طويل الأمد على صحتهن الجسدية والعقلية<sup>24</sup>.

يقتحم الجنود الإسرائيليون المنازل ليلاً لاعتقال المطلوبين فيثرون الرعب في الأسر، وأفادت فلسطينيات أن الجنود هدوءن بإطلاق النار عليهم أو على أفراد أسرهن أثناء هذه العمليات<sup>25</sup>. تتكبد النساء خسائر فادحة جراء اعتقال أزواجهن حيث بيَّنت دراسة عن أسر السجناء السياسيين أن غياب الزوج "يمكن له أن يزيد من تقييد استقلالية المرأة، إذ تصبح الزوجة تحت سلطة الأصهار، فتردد القيود التي تفرضها الأسرة والمجتمع على حركتها، وملابسها، وحرياتها"<sup>26</sup>. وفي غياب المعيل الرئيسي، تواجه المرأة ضغوطاً اقتصادية متزايدة تصل أحياناً إلى حد الإيقار.

### 3- التطورات الوطنية في القضايا السياسية والسياسية

طوال الفترة المشمولة بالتقرير ظل الانقسام السياسي مستمراً بين السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح في الضفة الغربية، وحركة حماس التي تسيطر على غزة، بالرغم من الاتفاق على تشكيل حكومة وفاق وطني في حزيران/يونيو 2014. إذا لم تنفذ بنود الاتفاق بالكامل، ولا يزال العمل في المجلس التشريعي الفلسطيني معطلاً منذ عام 2007، ما أعاد تعديل القوانين.

وأدى التعطيل السياسي إلى إعاقة بناء المؤسسات، وتفاقم الظروف المعيشية السيئة أصلاً في غزة. ورأىت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن حكومة الوفاق الوطني لم تنجح في تأمين الميزانيات التشغيلية للقطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، كما أنها لم تتخذ إجراءات ملموسة لحل هذه المشكلة أو دفع رواتب موظفي القطاع العام الذين عينوا في فترة الانقسام السياسي<sup>27</sup>. وعند كتابة هذا التقرير، لم يكن 40 في المائة من موظفي وزارة الصحة، ومن بينهم الأطباء والممرضات، قد تلقوا رواتبهم بشكل منتظم منذ أيار/مايو 2014.<sup>28</sup> وتتجدر الإشارة إلى أن النساء يشكلن نسبة عالية ذات دلالة من العاملين والعاملات في القطاع الصحي، من بين القطاعات الخدمية الأخرى<sup>29</sup>.

23 الضمير، 2016.

24 المرجع نفسه.

25 .Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC), 2015a, p. 7

26 Balsam and others, 2014, p. 2

27 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2015.

28 روبرت باير، 2016.

29 PCBS, 2016g.

ومع اقتراب خطة التنمية الوطنية للفترة 2014-2016 من نهايتها، تعمل الحكومة على إعداد خطة تنمية وطنية للفترة 2017-2022. وخلافاً للخطط التنموية السابقة، سيكون عدد الأولويات فيها محدوداً، وسترتبط بشكل وثيق بإطار مالي<sup>30</sup>.

وفي نيسان/أبريل 2014، قدمت دولة فلسطين طلبات للانضمام إلى 15 اتفاقية ومعاهدة دولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>31</sup>. وفي كانون الثاني/يناير 2015، انضمت إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، وقبلت اختصاص المحكمة فيما يتعلق بجرائم مزعومة ارتكبت "في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/يونيو 2014".<sup>32</sup>

## باء- عواقب السياسات الإسرائيلية والعوائق

### 1- القيود على حرمة التنقل

تفرض حكومة إسرائيل مجموعة كبيرة من القيود على حرية تنقل الأشخاص والبضائع في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال نظام معقد من الإجراءات الإدارية والعوائق المادية. تزيد هذه القيود من التجزئة الجغرافية لدولة فلسطين، وتنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات.

تقيد إسرائيل حرية تنقل الفلسطينيين بين المدن والقرى في الضفة الغربية، وبين الضفة الغربية وغزة، وبين غزة والعالم الخارجي. وقد فرضت قيوداً صارمة على وصول الفلسطينيين في غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي. أدى الحصار على غزة إلى خفض ناتجها المحلي الإجمالي إلى النصف<sup>33</sup>، فأصبح قطاع الصادرات فيها بحكم المتلاشي، وتقلص القطاع الخاص. وفقاً لتقديرات البنك الدولي، فولاً الحصار والهجمات لزاد الناتج المحلي الإجمالي لغزة بمبلغ 3.9 مليار دولار أمريكي عاماً كان عليه<sup>34</sup>. وأدى الخراب الاقتصادي الناجم عن الحصار إلى ارتفاع معدلات البطالة، وضعف الأمان الغذائي، وزيادة الاعتماد على المعونة، إذ يحرم الحصار سكان غزة من العيش في مستوى معيشي لائق.

خففت إسرائيل القيود بشكل طفيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث ارتفع عدد التصاريح الصادرة للفلسطينيين الراغبين بالخروج من غزة لأسباب تتعلق بالصحة أو العمل. وفقاً للأمم المتحدة، بلغ المتوسط اليومي لعبور حاملي التصاريح من قطاع غزة عبر معبر إيريز الذي تسيطر عليه إسرائيل 449 شخصاً في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2015، أي أكثر من ضعف ما بلغه في الفترة ذاتها من عام 2014، ولكن أقل من 2 في المائة من معدل ما قبل أوليول/سبتمبر 2000 البالغ 26,000<sup>35</sup>. في تشرين الأول/أكتوبر 2014 شددت مصر الضوابط التي كانت قد فرضتها على معبر رفح في النصف الثاني من عام 2013. وفي عام 2015 لم يفتح المعبر

.Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), 2016, p. 8 30

31 لمزيد من المعلومات، الرجوع إلى Hatuqa, 2014

.International Criminal Court, 2015, p. 11 32

.World Bank, 2015, p. 6 33

34 المرجع نفسه، ص 24

35 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015هـ.

إلا لمدة 32 يوماً، سمح في 26 يوماً منها فقط بالخروج من غزة إلى مصر<sup>36</sup>. وضيق الأردن أيضاً منذ عام 2015 على المرور العابر، وفرض مزيداً من القيود على الفلسطينيين من سكان غزة الراغبين بالعبور عبر الأردن للسفر إلى الخارج<sup>37</sup>.

لا تزال القيود على التنقل والوصول إلى الموارد من بين الأسباب الرئيسية التي تؤثر على الوضع الإنساني للمرأة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ فنظام التصاريح، إلى جانب العوائق المادية مثل الجدار الفاصل (المعروف أيضاً باسم الحاجز أو جدار الفصل) ونقاط التفتيش، تقييد حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية. وتُخضع حرية الوصول والحركة لقيود شديدة في "مناطق التماس" (أي المناطق الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر حيث تتوقف إمكانية الوصول على نظام التصاريح والبوابات)، وفي وادي الأردن، وفي القرى القريبة من المستوطنات الإسرائيلية، وضمن المنطقة 2H. وقد خفت القيود إلى حد ما خلال السنوات القليلة الماضية، مع انخفاض عدد نقاط التفتيش وزيادة عدد التصاريح الصادرة لفلسطينيي الضفة الغربية الراغبين بالعمل في إسرائيل. لكن رداً على تصاعد العنف منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، أنشئت حواجز ونقاط تفتيش جديدة، ولا سيما في محافظة الخليل.

وبعد مرور 12 سنة تقريباً على إصدار محكمة العدل الدولية فتوىً تؤكد فيها أن أجزاء الجدار المبنية ضمن أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، هي انتهاك للقانون الدولي<sup>38</sup>، لا يزال الجدار يعيق حركة الفلسطينيين ويقضى حقوقهم. ذلك أن 85 في المائة تقريباً من مسار الجدار لا يتبع الخط الأخضر، بل يقع داخل الضفة الغربية. وإذا اكتمل الجدار وفقاً للمخطط، ستعزل مساحة 9.4 في المائة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية<sup>39</sup>. وقد تجاهلت حكومة إسرائيل التوصيات الواردة في الرأي الاستشاري الذي يدعو إلى وقف بناء الجدار، وتفكك الأجزاء التي أُنجزت، والإلغاء أو الإبطال الفوري لجميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به<sup>40</sup>.

والجدار وما يرتبط به من نظام البوابات والتصاريح لا يزال يؤثر سلباً على حقوق المرأة في الصحة والتعليم والعمل اللائق والمستوى المعيشي المناسب. وقد فصل قرى الضفة الغربية عن أراضيها ومواردها المائية، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل في الزراعة، وأثر بصفة خاصة على النساء في الأعمال الزراعية الموسمية<sup>41</sup>. وبخلاف الذكور، الذين يبحثون عن عمل في المراكز الحضرية بسبب ندرة فرص العمل المحلية، تواجه الشابات في المجتمعات الواقعة خارج الجدار ضغوطاً اجتماعية وأسرية لتنبيهن عن السفر خارج مجتمعاتهن المحلية. ويسمح للنساء في القرى بمواصلة تعليمهن أكثر مما يسمح لهن بالانضمام إلى سوق العمل<sup>42</sup>.

وكانت آثار الجدار شديدة الوطأة حول القدس الشرقية خاصة؛ فالضواحي التي كانت ترتبط بشكل وثيق بالمدينة مثل كفر عقب، وسميراميس، ورأس حميس، ورأس شحادة، وضاحية السلام، وشفاعط باتت مفصلة بالجدار عنها، ويواجه الفلسطينيون المقيمون خارج الجدار في القدس قيوداً شديدة تمنع حصولهم على الخدمات

36 .Legal Center for Freedom of Movement (Gisha), 2016, p. 1

37 هيومن رايتس ووتش، 2016.

38 .International Court of Justice, 2004, p. 15

39 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2013.

40 .OCHA, 2014f.

41 .Y Care International, 2014, p. 4

42 المرجع نفسه، ص 7.

الصحية والتعليمية والاجتماعية، مع أنهم يستحقونها باعتبارهم "مقيمين دائمين في إسرائيل" بموجب القانون الإسرائيلي. على سبيل المثال، على 20 في المائة تقريباً من المعلمين والطلاب حول القدس الشرقية أن يعبروا الجدار كل يوم للوصول إلى المدارس<sup>43</sup>. ووصفت النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات في كفر عقب " تعرضهن لمستويات متزايدة من القلق والتوتر خلال فترات الحمل والولادة، لا سيما من حالات الولادة المفاجئة ... بسبب الجدار الفاصل والعقبات المادية التي تواجه الأزواج في سعيهم إلى الوصول إلى القسم الواقع داخل الجدار من القدس ... حيث أعربت النساء في كثير من الأحيان عن خوفهن من الولادة في إحدى نقاط الفنتيش، خشية حroman المولود من شهادة الميلاد"<sup>44</sup>. وبالنظر إلى انخفاض مستويات المعيشة في هذه المجتمعات، تجد الأسر أن عليها إما المغادرة إلى مناطق تكون فرص الوصول إلى الخدمات والأعمال التجارية والعمل فيها أفضل، وإما جمع الأموال عبر الجهد الشخصي لقضايا أساسية مثل تعبيد الطرقات، وردم الحفر، وإنشاء رياض الأطفال<sup>45</sup>.

لا تزال القيود المفروضة على التنقل تقوّض حق المرأة في الحياة الأسرية وحماية وحدة الأسرة المنصوص عليه في عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ثلث الفلسطينيين تقريباً في غزة لديهم أقارب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، أو في إسرائيل<sup>46</sup>؛ إلا أن السفر خارج غزة يقتصر أساساً على المرضى، ورجال الأعمال، والحالات الإنسانية الاستثنائية. ويصعب جداً الحصول على تصاريح لزيارة الأسر في الضفة الغربية (الإطار 2).

## الإطار 2- أقارب مبعدون

العلاقات الأسرية لا تتلاشى، وتثبت سنوات الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، أن الشوق لقاء الأهل لا يخدم... يسرى في الستين من عمرها، انتقلت ابنتها الكبرى سماح من غزة للعيش مع زوجها في الضفة الغربية في عام 2007... كانت سماح تعمل مع منظمة غير حكومية، فتمكنـت من الحصول على تصريح لحضور مؤتمر في رام الله حيث التقى رائد ووافت في حبه... ولم ترها يسرى إلا مرتين منذ ذلك الحين. ولم تتمكن هي وزوجها عبد البالغ من العمر 62 عاماً من حضور زفافها ... كانوا يتمنيان رؤية خطيب ابنتهما قبل الزواج، لكنهما حرما من الحصول على تصريح الدخول إلى الضفة الغربية، كما حرر رائد من الحصول على تصريح للدخول إلى غزة لرؤية حمويه المستقبليين. لذلك، طلباً من عم سماح، وكان لديه تصريح تجاري، أن يلتقي برائد في رام الله ليعطيهما فكرة عن زوج ابنتهما العتيـد. ولم يتمكنا من زيارة سماح عندما أنجبت ولديها، حفيديها، ولم تستطع سماح الحصول على تصريح لحضور زفاف شقيقها في قطاع غزة.

المصدر: مركز الدفاع عن حرية الحركة، مسلك، 2015.

## 2- القيود وهدم المنازل والنزوح

عديدة هي العقبات المادية والإدارية التي تحد من إمكانية وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد، ولا سيما في المنطقة جيم، التي تشكل أكثر من 60 في المائة من الضفة الغربية. تسيطر إسرائيل بشكل شبه حصري على هذه المنطقة حيث بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين 341,000<sup>47</sup>، فتحكم بالأمن، والتخطيط، وإنفاذ القانون. ونتيجة للسياسات الإسرائيلية، أصبحت مصادرات الأرضي، وهدم المنازل والهيكل الأساسية الزراعية،

43 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015.

44 Hammoudeh, Hamayel and Welchman, 2016, p. 42

45 The Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2015b, p. 1

46 Gisha, 2013, p. 1

47 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2014 ب.

والنزوح القسري، وعنف المستوطنين، والقيود على التنقل والحصول على الموارد واقعًا يومياً يعيشه العديد من فلسطينيي المنطقة جيم البالغ عددهم 300,000 شخصاً<sup>48</sup>. وفي حين تيسّر حكومة إسرائيل إنشاء المستوطنات في المنطقة جيم منتهكة القانون الدولي، يمنع نظام التقسيم والتخطيط التمييزي الذي تعتمده الفلسطينيين من الحصول على رخص البناء؛ ذلك لأن 1.5 في المائة فقط من طلبات تصاريح البناء الفلسطينية في المنطقة جيم المقدمة بين عامي 2010 و2014 حظيت بالموافقة<sup>49</sup>. وفي القدس الشرقية أيضاً، تعتمد حكومة إسرائيل سياسة تمييزية في التخطيط الحضري، لم تترك سوى 13 في المائة من المساحة للبناء الفلسطيني، معظمها مقام عليه مبانٍ أصلًا<sup>50</sup>. وتعاني معظم الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من تراجع مجموع المباني السكنية، وارتفاع الكثافة، وتredi الهياكل الأساسية العامة.

يُضطر العديد من الأسر إلى البناء دون ترخيص بالرغم من تعااظم خطر الإخلاء أو الهدم؛ مع حلول كانون الثاني/يناير 2015، كان قد صدر أكثر من 11,000 أمر معلق بالهدم في حق أكثر من 13,000 بناءً سكني وغير سكني<sup>51</sup>. تزيد هذه الأوامر من احتمال تعرض الأسر الفلسطينية للنزوح القسري، وقد تسارعت وتيرة هدم المنازل خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ففي الأشهر الخمسة الأولى فقط من عام 2016، هدم 632 مبنىً في المنطقة جيم والقدس الشرقية، من ضمنها مبانٍ سكنية، معظمها في المجتمعات الرعوية الصغيرة. وأثرت عمليات الهدم على 2,600 شخص تقريباً، ما أدى إلى نزوح قرابة 950 منهم<sup>52</sup>، وذلك في زيادة ملحوظة عن النصف الأول من عام 2015 عندما تعرض 245 مبنىً فلسطينياً للهدم أو التفكيك أو المصادر<sup>53</sup>. تتضمن هذه الأرقام زيادة كبيرة أيضاً بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث كان عدد المنازل المهدمة فقط بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو 2016 لا يقل إلا بقليل عن عدد المباني المهدمة طوال عام 2013 (البالغة 663 مبنياً)<sup>54</sup>.

بعض الممتلكات المستهدفة كانت مقدمة على شكل مساعدات إنسانية، بما في ذلك للمجتمعات البدوية الفلسطينية في منطقة القدس التي تواجه خطر التهجير القسري<sup>55</sup>، أما الفلسطينيون المقيمين في موقع المنطقة جيم التي صنفتها حكومة إسرائيل كـ"مناطق إطلاق نار" لأغراض التدريب العسكري، فهم أيضاً شديدو العرضة لخطر النزوح. وقد زادت السياسات القسرية، ومن ضمنها خطط النقل القسري، من الصعوبات التي تواجهها المرأة البدوية في التنقل بحرية داخل مجتمعها وأداء دورها التقليدي في إدارة الثروة الحيوانية، ما حدّ من مساحتها الاقتصادية ومن مركزها في الأسرة والمجتمع<sup>56</sup>.

تعني عمليات الهدم بالنسبة إلى العديد من الأسر فقدان الأصول الاقتصادية الرئيسية والتجريد من الممتلكات والنزوح القسري، ويمكن للعملية الطويلة التي تقضي إلى إخلاء المنازل وهدمها أن تؤدي أيضاً إلى

48 المرجع نفسه.

49 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015 ب.

50 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2014 أ.

51 إذا كانت قد ازدادت مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. Shelter Cluster Palestine, 2016, p. 2. لا تتوفر معلومات سنوية مفصلة عن أوامر الهدم، ما يجعل من الصعب معرفة ما

52 Shelter Cluster Palestine, 2016, p. 2

53 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015 ب.

54 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015 ج.

55 OCHA, 2016, p. 2

56 Amara and Nasara, 2015, p. 43

إفقار الأسر التي تضطر في كثير من الأحيان إلى دفع رسوم وغرامات باهظة، كما أفادت به النساء (الإطار 3). أظهرت البحث أن المرأة تعاني أكثر من الرجل من الخسائر العاطفية والنفسية الناتجة عن الهدم بسبب التقسيم السائد للعمل والمكان بناءً على نوع الجنس. فالمجال الخاص الذي يوفره المنزل هو محور حياة العديد من النساء، فيه يختبرن الاستقلالية، ويشاركن في الحياة الاجتماعية، ويقمن بأنشطة اقتصادية صغيرة الحجم. ويُستنتج من شهادات النساء أن مجرد التهديد بهدم المنازل يحدث في السكان أثراً يشبه الشلل، فيعيشون في حالة مستمرة من الخوف وانعدام الأمان<sup>57</sup>. واحتمال أن تفقد المرأة منزلها يغرقها في القلق والاكتئاب والألم، ويخلق صعوبات في علاقتها مع زوجها وأطفالها<sup>58</sup>. والعيش في أسرة موسعة في حالة اكتظاظ يؤدي في كثير من الأحيان إلى ضائقة نفسية، وإلى فقدان الخصوصية والاستقلالية، وخطر العنف الجنسي، وأحياناً إلى زواج الأطفال<sup>59</sup>.

### الإطار 3- توثيق حالة فردية: النساء في القدس الشرقية

في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، علقت بلدية القدس أمراً بالهدم على باب منزلنا. كلفنا محامياً بهذه القضية، وبعد أسبوعين غرمتنا السلطات مبلغ 48,000 شاقل، ندفعها بشكل أقساط شهرية بقيمة 500 شاقل للقسط الواحد. كان محامينا يتبع القضية في المحكمة في ذلك الوقت. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2014، اتصل بنا المحامي لإبلاغنا بأن المحكمة حكمت بهدم الإضافات الأخيرة إلى منزلنا خلال 25 يوماً، على أن تقوم بعملية الهدم بأنفسنا أو أن تقوم بها السلطات لقاء مبلغ المال ندفعه لها. W.H., 27 December 2014.

بالرغم من استحالة حصول الفلسطينيين على رخص بناء من السلطات الإسرائيلية في القدس الشرقية، قررنا أن نحاول. وبعد أن تكبّدنا الكثير من النفقات، باءت محاولاتنا بالفشل. وفي كانون الثاني/يناير 2015، أرسلت إلينا البلدية إشعاراً آخر بهدم المنزل في غضون أسبوعين، فإذا لم نهدم المنزل بأنفسنا، سترسل جرافة وتلزمنا بدفع 90,000 شاقل. F.M., 13 January 2015

المصدر: WCLAC, 2015b

يحدث هدم المنازل وإرغام أهلها على النزوح بالتوازي مع التوسيع الاستيطاني؛ فوفقاً للبيانات الإسرائيلية الرسمية التي حصلت عليها الأمم المتحدة، ارتفع عدد المباني قيد الإنشاء ضمن مستوطنات المنطقة جيم (أي باستثناء المستوطنات في القدس الشرقية) بنسبة 26 في المائة في عام 2015، بالمقارنة مع عام 2014<sup>60</sup>. وأعلنت منظمة السلام الآن في كانون الأول/ديسمبر 2015 أنها حصلت على معلومات تفيد بأن وزارة الإسكان الإسرائيلية تخطط لبناء 55,548 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات، في توسيع هائل للمستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية<sup>61</sup>. وإذا ما نفذت هذه الخطط، فستعمق التجزئة الجغرافية للضفة الغربية.

WCLAC, 2015b, pp. 22-23 57

58 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2010.

Protection Cluster, 2014, p. 8 59

60 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2016أ.

Peace Now, 2015, p. 2 61

## ثانياً- الواقع الديمografية والاقتصادية والاجتماعية

تكشف الواقع الديمografية والاجتماعية والاقتصادية في دولة فلسطين أثناء الفترة المشمولة في التقرير عن استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، حيث كان للاحتلال الإسرائيلي المقترب بالتمييز المتجرد في المجتمع أثر سلبي على رفاه النساء والفتيات الفلسطينيات.

### ألف- السكان

#### 1- تعداد السكان وتوزيعهم

مع نهاية عام 2015، قدر عدد سكان دولة فلسطين بنحو 4.75 مليون نسمة حيث تقطن 2.9 مليون نسمة في الضفة الغربية و 1.85 مليون نسمة في غزة (الجدول 1)<sup>62</sup>. يزيد عدد الذكور (2.41 مليون) قليلاً على عدد الإناث (2.34 مليون)<sup>63</sup>. تزويي الضفة الغربية حوالي 775,000 لاجىء<sup>64</sup> أما غزة فيسكنها 1.26 مليون لاجئ مسجل لدى الأونروا<sup>65</sup>.

#### الجدول 1- المؤشرات الديمografية

المؤشر الديمografي	فلسطين	الضفة الغربية	غزة	السنة
تعداد السكان	4.75 مليون	2.90 مليون	1.85 مليون	نهاية 2015
اللاجئون المسجلون*	2.03 مليون	774,000	1.26 مليون	2015-2014
نسبة الرجال إلى النساء	103.3	---	---	2015
معدل النمو السكاني (فرد/كلم <sup>2</sup> )	2.9 في المائة	2.6 في المائة	3.4 في المائة	منتصف 2015
الكثافة السكانية (فرد/كلم <sup>2</sup> )	789	513	5,070	نهاية 2015
الأطفال تحت سن 15	39.4 في المائة	37 في المائة	42.8 في المائة	منتصف 2015
كبار السن (فوق 60 سنة)	4.5 في المائة	4.9 في المائة	3.8 في المائة	منتصف 2015

المصدر: فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016، [http://www.pcbs.gov.ps/site/lang\\_ar/881/default.aspx#PopulationA](http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/881/default.aspx#PopulationA) (استرجعت في 10 شباط/فبراير 2017).

\*.UNRWA, 2015, [https://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa\\_in\\_figures\\_2015.pdf](https://www.unrwa.org/sites/default/files/unrwa_in_figures_2015.pdf)

ظل معدل النمو السكاني مستقراً نسبياً على نسبة 2.9 في المائة خلال الفترة المشمولة في التقرير، حيث سجلت غزة على وجه الخصوص معدل نمو سريع بلغ 3.4 في المائة في منتصف عام 2015<sup>66</sup>، وهو أكبر بشكل

62 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016 ج.

63 المرجع نفسه.

64 اللاجئون حسبما تعتبره الأونروا هم الأشخاص، أو من ذرية الأشخاص، الذين كانت فلسطين محل إقامتهم الطبيعي بين 1 حزيران/يونيو 1946 و 15 أيار/مايو 1948، وفقدوا منازلهم وموارد رزقهم نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي عام 1948. استرجعت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016). <https://www.unrwa.org/ar/who-we-are>

65 .<https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D9%87> (استرجعت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

66 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016 ج.

لافت من معدل النمو السكاني العالمي البالغ 1.2 في المائة<sup>67</sup>. يعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى معدلات الخصوبة التي لا تزال عالية، أضف إليها تناقص الوفيات. انخفض معدل الخصوبة من 6 أطفال لكل امرأة عام 1997 إلى 4.1 في 2011-2013<sup>68</sup>، ولكنه لا يزال عاليًا حتى بمقاييس المنطقة<sup>69</sup>. للنمو السكاني السريع تداعيات كبيرة على آفاق التنمية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين حيث إن استمرار النمو السكاني في غزة، وخاصة في إطار بنيتها التحتية غير الكافية أو المتضررة، قد أجهد إلى أقصى حد موارد الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة. تعانى غزة أصلًا من إحدى أكبر الكثافات السكانية في العالم، حيث قدرت بحوالي 5,070 شخصًا في الكيلومتر المربع (فرد/كم<sup>2</sup>)، بالمقارنة مع 513 شخصًا في الضفة الغربية<sup>70</sup>. يتوقع لهذه الكثافة أن تزداد إلى 7,562 فرداً للكيلومتر المربع مع حلول عام 2028 ما يثير الالكتناظ على التوتر الاجتماعي وانعدام الأمان وقابلية النساء والفتيات للتعرض للعنف المنزلي<sup>71</sup>.

المجتمع الفلسطيني شاب؛ فيشكل الأطفال تحت 15 سنة حوالي 39.4 في المائة من مجموع السكان<sup>72</sup>. أما نسبة كبار السن فوق 60 سنة فلا تتجاوز 4.5 في المائة<sup>73</sup>؛ وحيث إن معدل العمر المتوقع للنساء يفوق المتوقع للرجال (75 سنة بالمقارنة مع 72 سنة في منتصف 2015) فإن عدد الرجال كبار السن أقل من النساء كبارات السن (83.6٪ ذكر بالمقارنة مع كل 100 أنثى)<sup>74</sup>؛ ويعظمي الرجال كبار السن باحتمالية أكبر في كونهم متزوجين من النساء؛ إذ تكاد نصف النساء كبارات السن تكون أرامل مقابل نسبة لا تزيد على 8.4 في المائة من الرجال كبار السن<sup>75</sup> ولا ينحصر سبب ذلك في الفرق بين معدلات العمر المتوقعة لكل من الجنسين، بل نتيجة القواعد الاجتماعية والثقافية حيث يبدي المجتمع قبولاً أكبر لزواج الرجال كبار السن الأرامل ثانية مما يفعل للنساء<sup>76</sup>.

بالرغم من صغر نسبة كبار السن من مجموع السكان، إلا أن الفئة العمرية من فوق الستين سنة مثلت 23.3 في المائة من الإحالات الطبية عام 2015 ما يعكس شيوخ الأمراض غير المعدية بين الكبار في السن وضعف صحتهم<sup>77</sup>. تنتشر الشكاوى المزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب بين الإناث كبارات السن بشكل أكبر من نظائرهن الذكور، وبما أن العمر المتوقع للنساء أطول فإنهن بحاجة إلى خدمات تتجاوز العناية الطبية لا تتتوفر في البلاد كالرعاية المنزلية وتقديم الوجبات والخدمات الاجتماعية<sup>78</sup>.

- 
67. United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, (DESA), 2015a, p. 2
68. فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015ج.
69. كان معدل الخصوبة في غرب آسيا 2.9 بين عامي 2010 و2015. United Nations Department of Economic and Social Affairs (DESA), Population Division, 2015b, p. 22.
70. فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016ج.
71. United Nations Country Team (UNCT) in the Occupied Palestinian Territory, 2012, p. 9
72. فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016ج.
73. فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015أ.
74. المرجع نفسه.
75. المرجع نفسه.
76. Juzoor Foundation for Health and Social Development, 2010, p. 49
77. World Health Organization (WHO), 2016, p. 2
78. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، وزارة شؤون المرأة، فلسطين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

## 2- زواج الأطفال

يشكل زواج الأطفال انتهاكاً خطيراً لحقوقهم الإنسانية كما أكدت على ذلك عدة صكوك دولية مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ لكن بينما يحدد قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لعام 2004 وتعديلاته الحد الأدنى لعمر الزواج بثماني عشرة سنة فإن قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 61 لسنة 1976 (الساري في الضفة الغربية) يجيز زواج الإناث في الخامسة عشرة. أما قانون حقوق العائلة لعام 1954 المصري (الساري في غزة) فيجعل السابعة عشرة هو العمر الأدنى المسموح للزواج<sup>79</sup>. وفي حين توضع هذه التحديات في ظل ظروف معينة فإنها لا تتناقض مع روح قانون الطفل فحسب، بل إنها تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>80</sup>.

لا يزال زواج الأطفال منتشرًا، وإن كانت معدلات أعمار الزواج الأول ترتفع؛ بينت إحصائيات عام 2015 أن 28.6% في المائة من نساء غزة من الفئة العمرية بين 20 و49 سنة و21.4% في المائة من نساء الضفة الغربية من الفئة العمرية نفسها تزوجن قبل أن يبلغن الثامنة عشرة من أعمارهن<sup>81</sup> ما يدل على أن زواج الأطفال أكثر شيوعاً في المناطق المحرومة اقتصادياً. على سبيل المثال أشارت دراسة استقصائية شملت 500 امرأة متزوجة من مدينة يطا في محافظة الخليل في الضفة الغربية إلى أن 41.4% في المائة من المشاركات - وخاصة من بين الفتيات الفقيرات الأقل تعليماً - كن قد تزوجن قبل الثامنة عشرة من أعمارهن<sup>82</sup>. وتشير الدراسات إلى أن الفقر (الناتج عن الحصار والاعتداءات العسكرية المتتالية) يدفع الأسر إلى تزويج بناتهم في سن مبكرة للحد من العبء الاقتصادي<sup>83</sup>. أفاد ممثلون لمجتمعات صيد السمك الفقيرة في المناطق المقيدة الدخول في غزة بأنه وفي وجه الضائقة المالية "أصبح، وبشكل متزايد، ترتيب زواج لبناتهم وهن أطفال الخيار الوحيد"، وذلك بسبب محدودية خيارات التعليم والعمل للإناث<sup>84</sup>. في غزة "يلحق واقع حياة المشردين داخلياً الخاوي من الأمان مع فقدان موارد العيش والاكتظاظ في المساكن وفقدان الشبكات الاجتماعية المألوفة شعوراً متزايداً بضرورة تزويج الفتيات المراهقات وهن لا يتجاوزن الخامسة عشرة من عمرهن أحياناً"<sup>85</sup>.

تشير شهادات الفتيات والنساء التي جمعتها منظمات إنسانية إلى أن الفتيات المراهقات لا ينلن التحضير الكافي للزواج، كما أن قدرتهن على الوصول إلى معلومات حول الصحة الجنسية والإيجابية قليلة إن لم تكن معروفة<sup>86</sup>. وُنُقِّلت مخاطر زواج الأطفال على نطاق واسع، وخاصة تلك المتعلقة بصحة المراهقين الإيجابية وبما

79 بناء على حكم صادر عن قاض شرعي عام 1996، تسمح قوانين غزة للإناث بالزواج في عمر 14 عاماً وبسبعين شهر إذا ما حازت على موافقة قضائية. أما المادة 185 من قانون الأحوال الشخصية لعام 1976 الأردني فيعرف "العام" بـ"العام القربي"، ما يعني أن العمر الأدنى لزواج الإناث في الضفة الغربية وبحساب التقويم الغريغوري لا يتتجاوز 14 عاماً وستة أشهر. ريم البطمة، 2012.

80 يستمر زواج الأطفال في فلسطين لأسباب محددة جداً: ... تشير أحدث الدراسات الاستقصائية إلى أن الظروف المعيشية الصعبة جداً التي يواجهها الفلسطينيون بسبب الاحتلال - مثل القيود المفروضة على التنقل، وزيادة البطالة، وارتفاع مستويات الفقر - تدفع المجتمعات المحلية إلى وضع استراتيجيات تكيف للتعامل مع الواقع، ومن بينها تزويج الفتيات في سن مبكر لإدارة الفقر في الأسرة" Medecins du Monde, 2001, p. 2.

81 لم يُؤَوَّل إلى العدد الإجمالي لزيجات الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015 ب.

.Ghrayeb and others, 2015, p. 293 82

.United Nations Population Fund (UNFPA), 2015. p. 3 83

.Internal Displacement Monitoring Center (IDMC), 2014, p. 41 84

.UN Women and OCHA, 2015, p. 3 85

.Women's Affairs Center, Gaza, 2015, pp. 38-39 and 49 86

في ذلك المضاعفات المتصلة بالحمل. هذا، ويعتبر كل من المجتمع المحلي والدولي أن زواج الأطفال هو إحدى عوامل خطر العنف المنزلي، إذ بيّنت دراسة أجريت عام 2015 أن النساء يصبحن أشد عرضة للاعتداء الجسدي والجنسى من قبل أزواجهن حين تكون فجوة السن بينهما كبيرة، وأكّدت النساء التي شملتهن المقابلات على الحاجة إلى إيقاف زواج الأطفال كوسيلة لمناهضة الاعتداء الجسدي والجنسى الذي تتعرّض له النساء من أزواجهن<sup>87</sup>؛ كما يزيد زواج الأطفال من التعرّض للفقر وعدم الأمان حيث تفقد الفتيات فرصّة مواصلة الدراسة أو في تهيئة حياة مهنية (الإطار 4).

#### الإطار 4- أصوات من الميدان: تأثير زواج الأطفال على الفرص التعليمية والاقتصادية

قد يكون التعامل مع حرمان الفتيات من التعليم قاسياً؛ فالعرايس الطفلات يحملن في نفوسهن أحلاماً وتطلعات في الحصول على التعليم والوظائف، وبأن يصبحن من صناع القرار؛ لكنهن يتخلّين عن كل ذلك حين يحرّمن من هذه الفرصة. أتعامل مع حالات... حيث تلوم النساء أسرهن دائمًا: "لأنهم أجبروني على الزواج مبكراً حين لم أكن أعلم ما يعنيه هذا أصلاً، ولأنهم حرموني من المدرسة".

نهاد عجیلان، مستشار نفسي، غزة.

لم تكن ميسون تتجاوز الخامسة عشرة من عمرها حين أجبرت على الزواج؛ وما إن دخلت بيت زوجها الجديد حتى أجبرها على ترك المدرسة، فظلّ عليها لستيني أن تتحمل الإساءات التي يوجهها إليها هو وأسرته الممتدة. كان على ميسون أن تستيقظ ساعة الفجر وتمضى أيامها واقفة في المطبخ تغسل وتنظف وتطبخ، فلم تتحمّل - وهي الفتاة الصغيرة- تلك الواجبات الزوجية التي تفرضها التقاليد وشعرت بضغط نفسي هائل عليها، حتى بدأت تهلوس وتحدث مع نفسها. بعدها، وحين كانت ميسون في السابعة عشرة فقط، طلّقها زوجها وتركها معزولة في مجتمعها وقد ملأها شعور بالعار.

المصدر: Women's Affairs Center, Gaza, 2015; United Nations Voluntary Trust Fund on Contemporary Forms of Slavery, 2014.

#### باء- الفقر وانعدام الأمن الغذائي

في ظل خلية الاضطرابات السياسية والانقسامات الداخلية، يمر الاقتصاد الفلسطيني بحالة من الركود؛ فقد انخفض النمو الاقتصادي في فلسطين من 8% في المائة إلى 3% في المائة بين عامي 2007 و2015<sup>88</sup>. ساهم الحصار والاعتداءات العسكرية على غزة، والقيود الإسرائيليّة على الضفة الغربية وخلق القطاع الخاص في التدهور الاقتصادي، كما فاقم الانخفاض الحاد في التمويل من الجهات المانحة (من 32% في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى 6% في المائة عام 2015) من المصاعب المالية<sup>89</sup>، ولا يزيد حجب إسرائيل المتكرر لعائدات الضرائب الفلسطينية الأمر إلا سوءاً كما حدث حين علقت إسرائيل تحويل العائدات الضريبية لمدة أربعة أشهر عقب تقديم دولة فلسطين بطلب العضوية إلى المحكمة الجنائية الدولية ما أدى إلى تأخر السلطة الفلسطينية في تسديد رواتب موظفي الخدمة العامة وإجراء استثمارات ضرورية في الصيانة والبنية التحتية. وقد ثُرِّج الانكماش الاقتصادي إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض دخل الأسر المعيشية وزاد صعوبة تحقيق النساء والفتيات لمستوى معيشي لائق خاصّة في غزة والمنطقة جيم والقدس الشرقيّة.

.Müller and Barhoum, 2015, p. 60 87

.World Bank, 2016, p. 1 88

89 المرجع نفسه.

لا يزال انعدام الأمن الغذائي مرتفعاً حيث يعاني 27 في المائة من السكان -أي 1.6 مليون نسمة- (يتوزعون بين 47 في المائة من سكان غزة و16 في المائة من سكان الضفة الغربية) من انعدام أمان غذائي تتراوح درجته بين الحاد والهامشي<sup>90</sup>. تشير الإحصاءات إلى أن الأسر المعيشية التي ترأسها إناث أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من تلك التي يرأسها ذكور (بنسبة 32 في المائة بين الأولى و26 في المائة بين الثانية) ما قد يعكس العقبات التي تواجهها النساء في العثور على عمل لائق. في الضفة الغربية، تعاني 25 في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها إناث من انعدام الأمن الغذائي مقابل 15 في المائة من الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور، وهذا بخلاف غزة حيث تعاني الفتنان بنسب متشابهة<sup>91</sup>. لربما يرجع ذلك الفرق الجغرافي إلى توزيع المساعدات: ففي غزة تمثل الأسر المعيشية التي تعيلها إناث إلى تلقي مساعدات أكثر من الأسر المعيشية التي يعولها ذكور<sup>92</sup>.

شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة انحداراً مذهلاً بنسبة 72 في المائة عام 2015 مما كان عليه عام 1994<sup>93</sup>، وبالرغم من خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة التي أطلقتها حكومة الوفاق الوطني في تشرين الأول/أكتوبر 2014 فإن بطيء تقدم إعادة الإعمار يؤدي إلى تفاقم مشاعر الإحباط واستمرار هشاشة سُبل العيش. فقدت عشرات آلاف الأسر المعيشية ممتلكاتها وموارد دخلها وأصولها الإنتاجية ما دفع بها إلى الاعتماد المتزايد على المساعدات الإنسانية، وحتى قبل اعتداء عام 2014 كان معظم سكان غزة يعيشون في وضع غير مستقر يعتمد فيه 80 في المائة من الناس على إحدى أشكال الإعانات معظمها في توزيع الغذاء<sup>94</sup>. يؤثر ارتفاع أسعار الأغذية واللحوم الطازجة وافتقار برامج المساعدات الغذائية الكبيرة إلى التنوع سلباً على التنوع الغذائي، وثمة فلق من أن يؤدي ذلك إلى تدهور في حالة التغذية للأطفال والنساء المرضعات والحوامل<sup>95</sup>. يحمل الوضع خطراً خاصاً على الفتيات المراهقات في غزة اللواتي يعاني معظمهن من نقص في المغذيات الدقيقة -بما في ذلك الفيتامين ألف-. ناجم عن عدم كفاية الاستهلاك الغذائي<sup>96</sup>.

كذلك فشلة جبوب من الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية، لا سيما في أواسط المجتمعات الرعوية والبدوية في المنطقة جيم. تعيش هذه المجتمعات في المناطق التي تحتوي على معظم الأراضي الزراعية والمراعي وطبقات المياه الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية، لكن القيود الإسرائيلية المفروضة على وصولها إلى الأرضي والموارد المائية والأسواق بالإضافة إلى حرمانها من البنية التحتية الأساسية والصعوبات البالغة الموقعة أمامها في الحصول على تصاريح البناء وتعرضها الدائم لخطر هدم البيوت والبني الأخرى تقوض أنهاها الغذائي وموارد عيشها. ثمة حالة حادة من الفقر في القدس الشرقية حيث يقطن 400,000 فلسطيني<sup>97</sup> نتفاقم ضعفهم الاقتصادي بسبب انتشار التهميش الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي خاصة بعد أن عزل بناء الجدار

.PCBS and Food Security Sector, 2015, p. 1 90

91 المرجع نفسه.

.OCHA, 2013, p. 16 92

.OCHA, 2015b, p. 5 93

.<https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D9%87> 94

(استرجعت في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

.OCHA, 2014, p. 16 95

.OCHA, 2015b, p. 19 96

.Institute for Palestinian Studies, 2015, p. 111 97

الفاصل الإسرائيلي المدينة عن بقية أراضي الضفة الغربية. في عام 2015 عاش ثلاثة أرباع فلسطيني القدس الشرقية تحت خط الفقر؛ في زيادة عن نسبة 64 في المائة التي كانت عام 2006<sup>98</sup>.

تظهر البيانات أن مقدار ما تجنيه المرأة الفلسطينية أقل بكثير من الرجل، فقدر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بحوالي 1,580 دولار أمريكي للنساء بالمقارنة مع 7,726 دولار أمريكي للرجال<sup>99</sup>. تفاصيل القواعد الاجتماعية-الثقافية والتشريعات التمييزية المتعلقة بالملكية والميراث من تمييش المرأة الاقتصادي؛ فبحسب قانون الأسرة الإسلامي السائد في كل من الضفة الغربية وغزة، ترث الابنة نصف نصيب الابن، والأرملة تُمن نصبيه، لكن في الممارسة العملية تتلقى النساء حتى أقل من هذه الاستحقاقات القانونية المحدودة حيث يتعرضن إلى ضغوط اجتماعية للتنازل عن حقوقهن في الميراث لصالح أفراد الأسرة الذكور<sup>100</sup>؛ وكثيراً ما تمنع التحديات القانونية، مثل الإجراءات القضائية المطلولة وارتفاع الرسوم، النساء من المطالبة بحقوقهن في الميراث. وفقاً لما ورد في تقرير صدر عام 2014 حول النساء والميراث في فلسطين: "بالاشتمال على المطالبات القانونية المقدمة إلى المحاكم، استغرقت تسوية المطالبات بالميراث خمس سنوات في 50 في المائة من الحالات... ما يعكس الوضع المضطرب الذي يعيق الوصول إلى الميراث وإجراءات التقاضي المطلولة في المحاكم الوطنية"<sup>101</sup>. لأجل ذلك ليس لدى النساء إلا قدرة ضئيلة على الوصول إلى ملكية الأراضي، ومع أنهن في الواقع يلعبن دوراً مهماً في القطاع الزراعي إلا أنهن لا يملكن إلا 6.7 في المائة من الحيازات الزراعية في دولة فلسطين<sup>102</sup>. يتجاهل قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 إلى حد كبير القطاعات التي تمثل النساء إلى التمركز فيها، بما في ذلك العمل الزراعي والعائلي دون أجر والعمل المنزلي غير الرسمي؛ وبعبارة أشهل: مع أن تشريعات العمل تحظر التمييز القائم على نوع الجنس، إلا أنها لا تحدد العقوبات التي تترتب على أرباب العمل الذين ينتهكون هذه المادة من القانون.

### جيم- التعليم

يكاد التعليم الأساسي في دولة فلسطين يشمل الجميع، وقد تحقق التكافؤ بين الجنسين في الكثير من المؤشرات التعليمية؛ في السنة الدراسية 2015/2016 التحق بالمدارس الابتدائية والثانوية عدد من البنات أكبر بقليل من عدد البنين (596,144 مقابل 596,722)<sup>103</sup>، وكانت معدلات المواظبة على حضور المدارس بين الإناث أعلى من ذلك عند الذكور في جميع الفئات العمرية، وخاصة في الفئة العمرية بين 15 و17 سنة حيث بلغت النسبة 91 في المائة بين الفتيات عام 2013 بالمقارنة مع 78.2 في المائة فقط بين الذكور<sup>104</sup>. وفي المتوسط، حضور البنين للمدارس وإنمامهم للتعليم المدرسي أقل احتمالاً بكثير من البنات.

انقطاع الفتيات عن الدراسة أقل احتمالاً من البنين، ففي السنة الدراسية 2013/2014 بلغ معدل تسرب البنات من المدرسة في المستويين الأساسي والثانوي 0.6 في المائة و3.3 في المائة على التوالي، مقابل 1.3 و4.2

.ACRI, 2015a, pp. 3-4 98

99 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2015.

100 WCLAC, n.d., p. 1 100

101 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2014.

102 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2012.

103 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016 ج.

104 المرجع نفسه.

في المائة بين البنين<sup>105</sup>، تشمل أسباب انقطاع عن الدراسة الخطبة أو الزواج المبكر بين البنات وعدم القدرة على موازنة الدراسة مع العمل أو الأداء الدراسي السيئ بين البنين<sup>106</sup>. أما أسباب انقطاع الفتيات الأخرى فتشمل: بعد المسافة بين أماكن سكناهم والمدارس ما قد يدفع الفتيات إلى المعاناة النفسية والشعور بعدم الأمان. تفيد اليونيسيف أن "كثيراً ما يعاني أطفال البدو وشبابهم من صعوبات نفسية تؤدي إلى انقطاعهم عن الدراسة. كذلك تتردد الأسر في هذه المجتمعات في إرسال أطفالهم وخاصة الفتيات الأكبر سنًا إلى المدارس التي كثيراً ما تكون مواقعها بعيدة ما يجبر الأطفال على السير لمسافات طويلة أو يفرض كلفة مواصلات عالية على الأسر"<sup>107</sup>. يمكن أيضاً ربط ارتفاع معدلات التسرب من المدارس بالإعاقة؛ في عام 1997 تبنت وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين برنامجاً تعليمياً شمولياً، لكن الكثير من الأطفال ذوي الإعاقات، وخاصة الفتيات، لا يزالون يواجهون مصاعب في الوصول إلى تعليم جيد النوعية نظراً لعدم كفاية البنية التحتية في قطاعي المواصلات والتعليم وبسبب نقص الكوادر المؤهلة المتخصصة وخاصة في غزة<sup>108</sup>.

تميل التلميذات الإناث إلى تحقيق نتائج أفضل من نظرائهم من الذكور في الامتحانات الدولية والوطنية الموحدة. على سبيل المثال، ووفقاً لدراسات "الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم"، حققت فتيات الصف الثامن عام 2011 معدل 415 في الرياضيات بالمقارنة مع معدل 392 حققه نظرائهم الذكور<sup>109</sup>. تفيد تقارير وزارة التربية والتعليم العالي أن الفتيات يحرزن علامات أعلى في المهارات الحياتية، بما في ذلك التفكير النقدي والتواصل: في عام 2012 بلغ تصنيف المهارات الحياتية للطلبة الإناث في الصفوف الرابع والثامن والعشر 76.22 بالمقارنة مع 69 للطلبة الذكور<sup>110</sup>.

يظهر التقييم الدولي المقارن أن الطلبة الفلسطينيين يميلون إلى ضعف الأداء في الرياضيات والعلوم بالمقارنة مع نظرائهم في بلدان المنطقة العربية الأخرى<sup>111</sup>. نوعية التعليم متدنية، وتتجه نحو المزيد من التدهور بين بعض المجتمعات المحلية نتيجة العنف السياسي والقيود المفروضة على الحركة والوصول؛ وقد أدت العوائق المختلفة، بما في ذلك حصار غزة، إلى تباطؤ تطوير البنية الأساسية في المدارس؛ كذلك فإن الهياكل الأساسية للمدارس في القدس الشرقية قليلة حيث يحتاج نظام التعليم في البلدة إلى 1,000 فصل دراسي، كما اعتبرت 43 في المائة من الفصول المتوفرة بالفعل غير وافية بغضها<sup>112</sup>.

يصعب الحفاظ على مستوى التعليم في غزة، ويعزى ذلك جزئياً إلى الأزمة المستمرة في الطاقة حيث قد يستمر انقطاع الكهرباء لست عشرة ساعات يومياً ما يعطى الصدوف المدرسية<sup>113</sup>. حتى قبل الهجوم العسكري عام 2014 عانت حوالي 200 مدرسة من النقص وعملت معظم المدارس بنظام فترتين أثر سلباً على أداء الطلبة وأدى إلى تقليل الفصول التعويضية والأنشطة الخارجية عن المناهج الدراسية أو إلغائها بالكلية في العديد من

105 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2014.

106 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015.

107 United Nations Children's Fund (UNICEF), 2016, p. 5

108 هانديكامب انترناشونال، 2015.

109 فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي، 2014.

110 المرجع نفسه.

111 .Arab World for Research and Development (AWRAD) and CARE International, 2015, p. 20

112 .ACRI, 2015a, p. 1

113 .OCHA, 2014, p. 15

المدارس، لكن العملية العسكرية عام 2014 تسببت بتعريض 258 روضة أطفال ومدرسة للدمار أو الضرر ما أثر سلباً على مئات الآلاف من الطلبة في مراحل التعليم قبل المدرسي والأساسي والثانوي<sup>114</sup>، وأدى فقدان الأمان حتى بعد انتهاء النزاع إلى استمرار عرقلة الوصول إلى التعليم الجيد النوعية، وينطبق هذا الوضع خصوصاً على المناطق مقيدة الدخول حيث تحدث توغلات إسرائيلية منتظمة تكرر تأثير المدارس بها.

تعطل الأحوال السياسية والأمنية المتقلبة التعليم المدرسي في الضفة الغربية أيضاً، إذ تعرّض بعض المدارس لإطلاق النار أثناء العمليات العسكرية كما يهدد المستوطنون الطلبة الفلسطينيين بالعنف. ازداد عدد الهجمات المرتبطة مع قطاع التعليم من 97 عام 2012 إلى 273 عام 2014<sup>115</sup>؛ وتعتبر المدارس المجاورة للجدار الإسرائيلي أو الواقعة قرب المستوطنات أو قرب "مناطق إطلاق النار" في وادي الأردن أو في الخليل هي الأكثر عرضة للهجوم، وتشير الأبحاث إلى تأثير الفتيات بشكل غير مناسب حيث إنهن "الأكثر احتمالاً للتوقف عن حضور المدارس إذا واجهن المضايقات والعنف والترهيب عند نقاط التفتيش أو عند توجههن إلى المدرسة".<sup>116</sup>

على مستوى التعليم العالي، تعكس البيانات فجوة عميقة بين الجنسين لصالح النساء الشابات: في السنة الدراسية 2014/2015 بلغت نسبة الإناث بين الطلاب الجامعيين 61 في المائة<sup>117</sup>. لكن النساء الشابات في دولة فلسطين يواجهن عقبات كبيرة إذا ما حاولن الانتقال من الدراسة إلى العمل؛ اكتشفت منظمة العمل الدولية (ILO) عام 2014 أن الشبان يكملون "الانتقال من الدراسة إلى العمل" بسهولة أكبر من الشابات (بلغت نسبة النجاح في الانتقال تلك السنة 38.9 في المائة بين الشبان مقابل 6.6 في المائة فقط بين الشابات).<sup>118</sup> إحدى أسباب هذه الظاهرة هو استمرار التأثير الكبير الذي تمارسه الأدوار المنوطة بالجنسين حيث تميل الشابات إلى التخصص في العلوم الإنسانية، مثلاً، ما يؤدي إلى عدم التوافق بين مؤهلاتهن واحتياجات سوق العمل.

## دال- العمالة

يتسم إشراك النساء في الاقتصاد في المنطقة العربية -وبما في ذلك دولة فلسطين- بمقارقة: فالرغم من المكاسب غير المسبوقة التي تحققت في مجال تعليم الإناث، وبما في ذلك على مستوى التعليم العالي، والانخفاض الحاد نسبياً في معدلات الخصوبة، إلا أن النساء الفلسطينيات تظل أسوأ حالاً من نظرائهم الذكور في كل مؤشر عمالة تقريباً؛ فلم يترجم الاستثمار في تعليم النساء وصحتهن إلى مكاسب ذات أهمية في العمالة حيث إن معدل مشاركة النساء في دولة فلسطين أقل حتى من المعدل الإقليمي (البالغ 24 في المائة)<sup>119</sup> الأقل بدوره بكثير من المعدل العالمي (50 في المائة)<sup>120</sup>. إن قدرة النساء على الوصول إلى العمل لا يحسن تمكينهن الاقتصادي ومشاركتهن في الحياة العامة فحسب، بل يساعد أيضاً على دفع النمو الاقتصادي قدماً وعلى الحد من الفقر، لذا فإن

114 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف، 2014.

115 MA'AN Development Center, 2015, p. 9

Ecumenical Accompaniment Programme in Palestine and Israel (EAPPI) and World Council of Churches (WCC), 2013, p. 6.

117 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

118 Sadeq and Elder, 2014, p. 37

119 منظمة العمل الدولية، 2016.

120 المرجع نفسه.

تعزيز مشاركة النساء الاقتصادية في غاية الأهمية وقد أدرج كأحد الأهداف الاستراتيجية الخمسة في "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين (2014-2016)" والتي رسمتها الحكومة الفلسطينية.

في عام 2015 كانت مشاركة الرجال في القوة العاملة في دولة فلسطين (بنسبة 71.9 في المائة) تكاد تعادل أربعة أضعاف نسبة مشاركة النساء (بنسبة 19.1 في المائة) (الجدول 2)<sup>121</sup>؛ علاوة على ذلك كانت 17.1 في المائة من النساء المصنفة بوصفها " تعمل" في الواقع مجرد عاملات دون أجر في الأسر وخاصة بين الأسر المعيشية الزراعية في الضفة الغربية<sup>122</sup>. يعكس انخفاض معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة أحياناًقيود الاجتماعية والثقافية المفروضة على هذه المشاركة، والوقت الذي تمضيه النساء في تشغيل الأسرة وأعمال الرعاية، ومحدوبيه توافر الرعاية بالطفل؛ حيث كان السبب الأكثر شيوعاً الذي ذكرته النساء من الفئة العمرية بين 25 و 54 سنة لكونهن خارج القوة العاملة هو "العناءة بالأسرة والمنزل"<sup>123</sup>. تعمل النساء على نحو غير متكافئ في العمل المنزلي دون أجر بما في ذلك العناية بالأطفال وكبار السن، ما لا يترك لهن إلا وقتاً محدوداً للانخراط في العمالة المدفوعة الأجر أو تطوير المشاريع. كما أن بنية الاقتصاد الفلسطيني المشوهة وعجز القطاع الخاص عن توليد عدد كافٍ من فرص العمل اللائق يزيد من تشتيط عزيمة النساء عن محاولة الدخول في سوق العمل.

كان من تأثير سياسات سلطات الاحتلال أن فاقمت من عدم المساواة بين الجنسين، ما أدى إلى المزيد من ضعف قدرة النساء على الالتحاق بالقوة العاملة والانخراط في الأعمال التجارية أو المهنية. تأكّل الاقتصاد في غزة وظل معدل البطالة فيها ثابتاً على 41.2 في المائة خلال الربع الأول من عام 2016 بالمقارنة مع 18 في المائة في الضفة الغربية<sup>124</sup>. ظلت معدلات البطالة مرتفعة بشكل ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير خاصة بين النساء الشابات المتعلمات في غزة؛ في الربع الأول من عام 2016 كانت 42.8 في المائة من نساء دولة فلسطين يعانين من البطالة وكذلك 22.3 في المائة من رجالها<sup>125</sup>.

## الجدول 2- مؤشرات العمالة (نسب مئوية)

المؤشر	الذكر	الإناث	السنة
معدل المشاركة في القوة العاملة	19.1	71.9	2015
معدل البطالة (غزة)	62.6	34.5	الربع الأول من 2016
معدل البطالة (الضفة الغربية)	28.4	15.5	الربع الأول من 2016
معدل البطالة (فلسطين)	42.8	22.3	الربع الأول من 2016
معدل البطالة (13+ سنة من التعليم، فلسطين)	48.0	18.6	2015
معدل البطالة (6-1 سنوات من الدراسة، فلسطين)	9.7	27.1	2015
حصة الخدمات من إجمالي العمالة	62.9	30.9	2015
حصة الزراعة من إجمالي العمالة	13.1	7.8	2015
معدل الأجور اليومية	81.9	108.0	2015

المصدر: فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 2015.

121 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

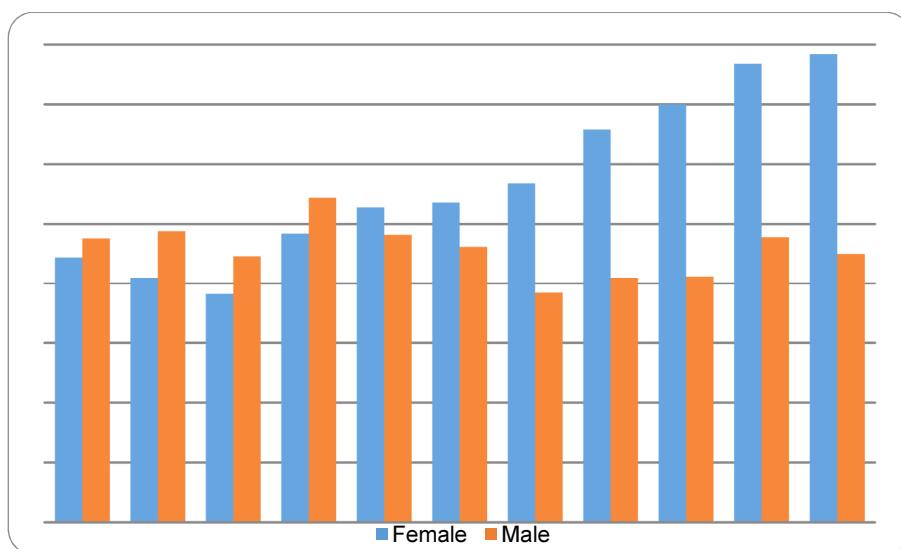
122 المرجع نفسه.

123 المرجع نفسه.

124 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016هـ.

125 المرجع نفسه.

الشكل 2- معدلات البطالة بحسب نوع الجنس 2005-2015



المصدر: فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

تكشف التحديات التي ترافق الانتقال من التعليم إلى العمالة عن الفروق بين الجنسين؛ فكلما كان الرجال أفضل تعليماً كلما كان معدل البطالة بينهم أقل، أما النساء اللواتي تلقين أكثر من 13 سنة من التعليم فتواجهن نسب بطالة أكبر من النساء الأقل تعليماً، ففي عام 2015 كانت 48 في المائة من النساء الأفضل تعليمًا في دولة فلسطين يعانين من البطالة، بالمقارنة مع 9.7 في المائة من النساء اللواتي تلقين ما بين سنة وست سنوات من التعليم<sup>126</sup>.

قد يرجع التباين في معدلات البطالة بين الرجال والنساء إلى كون أرباب العمل، باستثناء القطاع العام، لربما يميلون إلى تفضيل تعيين الرجال على النساء في الوظائف القائمة على المهارات<sup>127</sup>، بينما يكثر الطلب على النساء في الوظائف التي تتزامن مهاراتها محدودة<sup>128</sup>. كذلك تشير دراسة استقصائية أجريت عام 2015 إلى وجود اختلاف في الطريقة التي يرى فيها كل الشبان والشابات قابلتهم للتوظيف؛ فاعتبر 82.9 في المائة من الشبان الفلسطينيين الذين شملتهم الدراسة أن بطالتهم ترجع إلى عدم وجود فرص عمل أصلاً مقابل 59.6 في المائة فقط من الشابات اللواتي يحملن الرأي نفسه<sup>129</sup>، وبالمقابل عزى عدد من النساء يفوق عدد الرجال البطالة إلى عدم ملاءمة مهاراتهن للوظائف المتاحة.

ومع افتقار قطاع غزة إلى فرص العمل المأجور، سعى 44.8 في المائة من الشبان الذين شملتهم الدراسة إلى إنشاء أعمالهم التجارية الخاصة بالمقارنة مع 15.9 في المائة من الشابات<sup>130</sup>. تشير الدراسات إلى أن النساء يمتلكن حصة استثنائية صغيرة من المشاريع التجارية في دولة فلسطين؛ من أسباب ذلك: صعوبة حصول النساء

126 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

127 Al-Botmeh, 2015

128 AWRAD and CARE International, 2015, p. 20

129 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

130 المرجع نفسه.

على الائتمان المالي والوصول إلى خدمات تطوير الأعمال التجارية، والمعايير الاجتماعية والت الثقافية التي تشمل: "التحيزات المجتمعية المجحفة، والهيمنة الذكورية، والأعمال والالتزامات المنزلية، والعنابة بالأطفال...".<sup>131</sup> تعني محدودية قدرة النساء على الوصول إلى الملكية أنهن سيواجهن مصاعب في وضع الضمانات اللازمة للحصول على قروض تجارية<sup>132</sup>.

يستوعب قطاع الخدمات 62.9 في المائة من مجموع النساء العاملات (و 30.9 في المائة من الرجال العاملين) يليه قطاع الزراعة 13.1 في المائة من النساء و 7.8 في المائة من الرجال<sup>133</sup>. معظم النساء العاملات في قطاع الخدمات (86.4 في المائة) حظين بأكثر من 13 سنة من الدراسة، كما حظي 97.8 في المائة من النساء العاملات في قطاع الزراعة بـ 12 سنة من الدراسة أو أقل<sup>134</sup>. وفقاً لوزارة شؤون المرأة، فإن أداء النساء العاملات في الزراعة سيء في عدد من مؤشرات التمكين بما في ذلك التعليم والعمل عند الزواج الأول وصناعة القرار والسيطرة على الدخل<sup>135</sup>، وتعاني النساء من التفرقة الأفقيّة والرأسيّة حيث تتحول معظم وظائفهن على قطاعين فقط بينما يشغلن وظائف عليا وإدارية أقل من الرجال<sup>136</sup>.

تفيد منظمة العمل الدولية أن معظم "النسبة المنخفضة للغاية من النساء اللواتي يدخلن القوى العاملة... تحال إلى العمل في الأنشطة غير الرسمية وقليلة الإنتاجية" مثل العناية بالأطفال والتنظيف والأنشطة الريادية من منازلهن والعمل دون أجر في مزارع العائلة والأعمال التجارية غير الرسمية<sup>137</sup>. قد يكون القطاع غير الرسمي من المصادر المهمة لتوفير فرص العمل للنساء، ولكن "لا ينبغي أن نقلل من شأن الطابع الاستغاثي لهذا العمل، أو أن نتجاهل ما يستتبعه من انعدام الأمان والافتقار إلى الحماية الاجتماعية"<sup>138</sup>. تعكس الأجرور أيضاً عدم المساواة بين الجنسين؛ حيث يزيد عدد النساء العاملات في القطاع الخاص اللواتي يجنين أقل من الحد الأدنى من الأجر على نظرائهم من الرجال (42.1 في المائة من النساء مقابل 30.7 في المائة من الرجال)<sup>139</sup>، وفي عام 2015 كان متوسط الأجر اليومي للمرأة يعادل 75.8 في المائة من متوسط الأجر اليومي للرجل<sup>140</sup>.

لا تلقى مساهمة المرأة في الأسرة المعيشية والاقتصاد الوطني الاعتراف الكافي سواء أكانت تعمل دون أجر أو بأجر أو لحسابها الخاص. بحسب دراسة استقصائية أجريت عبر الإنترت عام 2016 وشملت 365 امرأة، ساهمت النساء المستطلعتات مالياً بحوالي 44 في المائة للأسرة المعيشية، كما يعتمد 13 في المائة من الأسر

131 سمير عبدالله ومحمد حتاوي، 2014.

132 معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، وزارة شؤون المرأة، فلسطين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

133 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

134 المرجع نفسه.

135 فلسطين، وزارة شؤون المرأة، 2011.

136 Abu Duhou, Al Botmeh and Alwaneh, 2015, p. 2

137 ILC.104/DG/APP, p. 11

138 معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، وزارة شؤون المرأة، فلسطين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

139 ILC.104/DG/APP, p. 14

140 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

المعيشية بالكامل على إسهامات النساء<sup>141</sup>. تشير هذه الدراسة الاستقصائية الصغيرة إلى دعم المرأة متعدد الأوجه للأسرة الفلسطينية، وإن كان نادراً ما يتم توثيقه.

هاء- الصحة

لا تزال القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية المتاحة للنساء ونوعية هذه الخدمات تحت التأثير السلبي للعوائق السياسية والأمنية، بما في ذلك القيود المفروضة على حركة المرضى والعاملين في الرعاية الصحية واللوازم الطبية وسيارات الإسعاف، إلى جانب محدودية قدرة الحكومة على توفير الخدمات في المنطقة جيم، واتساع رقعة دمار البنية التحتية العامة والمرافق الصحية في غزة.

١- توفر الخدمات الصحية والقدرة على الوصول إليها

كانت الخدمات الصحية في غزة تعاني أصلاً حتى قبل العدوان العسكري عام 2014 نتيجة ازدياد تعداد السكان وانتشار الأعطال في المعدات الطبية والانقطاعات المزمنة في التيار الكهربائي والنقص الحاد في اللوازم الطبية، وقد تفاقمت الأزمة جراء الحصار الطويل الأمد. مع حلول كانون الأول/ديسمبر 2014 كان أكثر من 300 آلة طبية قد تعطلت بالكامل، بما في ذلك آلات تصوير بالأمواج فوق الصوتية والأشعة السينية والآلات مختبرية وشاشات لمراقبة القلب وجهاز التصوير بالرنين المغناطيسي الوحيد في غزة<sup>142</sup>. كذلك كان قطاع الرعاية الصحية الإنجابية يعاني بدوره قبل العدوان، حيث لم يتوفّر إلا عدد قليل جداً من القابلات المؤهلات، بالإضافة إلى وجود حالة مزمنة من العجز في الرعاية بعد الولادة، وافتقار المرافق الصحية واضطرار مستخدميها إلى انتظار دور هم لساعات طويلة نتيجة طلب الكبير عليها<sup>143</sup>.

وفي خضم العمليات العسكرية، دُمر المستشفى التأهيلي الوحيد في غزة بالإضافة إلى ثلاثة عيادات تقدم الرعاية الصحية الأولية، كما تضرر 18 مستشفى و 60 عيادة<sup>144</sup>. أثناء فترة العدوان، حُرمت 40,000 امرأة حامل من الوصول إلى خدمات الرعاية الإنجابية الأساسية، وجرت 5,500 عملية ولادة في ظروف في غاية السوء في المستشفيات والملاجئ والبيوت، كما تزايدت الحالات المصابة بالمضاعفات المتصلة بالحمل مثل النزيف والولادة المبكرة والإجهاض<sup>145</sup>. يجري إصلاح معظم المرافق المترقررة الآن إلا أن الخدمات الصحية لا تزال تتحمّل فوق طاقتها؛ ففي حزيران/يونيو 2016، وفي مستشفى الشفاء لوحدها، كان أكثر من 3,800 مريض ينتظرون دوره لإجراء عمليات جراحية، جُدول بعضها في عام 2018<sup>146</sup>.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الفلسطينيون يواجهون قيوداً على الوصول إلى المرافق الطبية خارج مناطق إقامتهم المعتادة، ونظراً إلى محدودية قدرات المرافق الطبية التي تديرها وزارة الصحة، فكثيراً ما يحول المرضى المحتاجون إلى علاج أو جراحة متخصصين إلى القدس الشرقية أو إسرائيل أو حتى إلى الخارج، وفي

.Arab World for Research and Development (AWRAD), 2016b, p. 1 141

<sup>142</sup> الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015.

.Health Cluster, World Health Organization, 2014, p. 20 143

<sup>144</sup> الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2016ج.

.UNFPA, 2014, p. 4 145

<sup>146</sup> الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2016ج.

كل سنة يسعى عشرات آلاف الفلسطينيين إلى نيل تصاريح من السلطات الإسرائيلية للسفر بسبب الاحتياجات الطبية، لكن عملية إصدار التصاريح هذه معقدة وتحكمها اعتبارات غير شفافة أمام المتقدمين بطلباتها وكثيراً ما تتسبب بتأخر تقديم الرعاية الصحية أو حتى رفض تقديمها كلياً (الإطار 5). كذلك وُضعت قيود على الحصول على العناية الصحية في مصر، والتي كانت تقليدياً من الخيارات المهمة المتاحة أمام مرضى غزة، فلم يفتح ممر رفح إلا لـ 26 يوماً طوال عام 2015، ولم يسمح إلا لـ 178 مريضاً من أصل 1,670 يحملون حالات من وزارة الصحة بالعبور إلى مصر. قبل إغلاق الحدود الجزائري الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2013، كان ما معدله 4,000 مريض يعبرون من رفح إلى مصر كل شهر<sup>147</sup>.

#### الإطار 5. الوصول إلى العناية الصحية معلقاً بقرارات تعسفية

منظمة أطباء حقوق الإنسان - إسرائيل "معنية بالعمل على تغيير قرارات السلطات الإسرائيلية حين ترفض أو تتأخر في قبول طلبات لحرية الحركة لغايات طبية إلى درجة تقويض المريض لموعده الطبي".

"إحدى الطلبات التي تلقتها "أطباء حقوق الإنسان - إسرائيل" كان يتعلق بطفولة في السادسة من عمرها من قطاع غزة تدعى رتاج (اسم مستعار) تعاني من مشاكل في نظامها العصبي، فدعنها مستشفى القديس يوسف في القدس الشرقية لإجراء عملية جراحية في نهاية تشرين الأول/اكتوبر. تقدمت عائلة رتاج بطلب لتنسيق نقلها إلى القدس، ولكن "مكتب تنسيق أعمال الحكومة في المناطق" الإسرائيلي أجابها بأن الطلب "تحت المعالجة" حتى بعد أن انقضى موعد العملية المحدد. بعد تلقي "أطباء حقوق الإنسان - إسرائيل" للطلب في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 تقدم ممثل للمنظمة بشكوى إلى مكتب تنسيق أعمال الحكومة حول التأخير في التعامل مع الطلب ما أدى إلى تسارع الأمور وحصول الطفلة المريضة على تصريح بالخروج. إن هذا النوع من الحالات أصبح روتينياً ويظهر كيف يمكن لطلبات مرضى من الواضح أنهم لا يشكلون أي خطير أمني على دولة إسرائيل أن تتعرض للتأخير دون سبب .... كما يشير المعدل العالمي لنجاحات منظمة أطباء حقوق الإنسان - إسرائيل في تغيير قرارات السلطات الإسرائيلية الريبية حول إذا ما كانت هذه القرارات تعسفية ولا صلة لها بالواقع منذ البداية".

المصدر: محمود أبو عريشة ومور إفرات، 2015.

في الضفة الغربية، لا يزال سكان 132 مجتمعاً مستضعفاً تقع في المنطقة جيم وموقع التماس وفي محيط القدس الشرقية يواجهون قيوداً على وصولهم إلى الرعاية الصحية الأساسية بسبب مجموعة من العوائق تشمل التهديدات بالعنف من المستوطنين، والقيود على حركة المرضى والعاملين في المجال الطبي وسيارات الإسعاف وصعوبات الحصول على التصاريح الازمة لبناء البنية التحتية الصحية<sup>148</sup>.

#### 2- وضع المرأة الصحي

تشهد الرعاية الصحية المقدمة إلى النساء والفتيات الفلسطينيات تحسناً مستمراً، ولكن مخاطر البيئة السياسية المتقلبة لا تزال تسهم في تقليل المكاسب التي تحققت أثناء العقود الأخيرة من الزمن. انخفض معدل الوفيات الأمهات من 55 لكل 100,000 مولود حي عام 1999 إلى 23 خلال 2010-2014<sup>149</sup>، لكن الأمم المتحدة

.WHO, 2016, p. 1 147

.OCHA, 2015a 148

.Abu Duhou, Al Botmeh and Alwaneh, 2015 149

سبق لها وأن حذرت من أن هذا المعدل قد يعود إلى التزايد بسبب تدهور الرعاية الصحية الإنجابية في غزة<sup>150</sup>، فقد ارتفع معدل وفيات الأمهات بشكل حاد بعد عدوان 2014، وقتل ما لا يقل عن 16 امرأة حامل أثناء النزاع<sup>151</sup>. وقد تضاعفت حالات وفيات الأمهات والأطفال الحديثي الولادة التي سجلت منذ منتصف عام 2014<sup>152</sup>.

تستمر أوجه القصور في الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة وبعدهما<sup>153</sup>، فقد تزايد معدل الولادات الناتجة عن عمليات قيصرية ليصل 17.4 في المائة في غزة و22.7 في المائة في الضفة الغربية<sup>154</sup>. حين يكون إجراء العمليات القيصرية مبرراً طبياً يمكن لها أن تمنع حالات الوفاة والإعتلال بين الأمهات والأطفال حديثي الولادة؛ لكن وكما تؤكد منظمة الصحة العالمية: "على مستوى السكان، فإن معدلات العمليات القيصرية التي تزيد على 10 في المائة لا ترتبط مع التخفيض من معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال الحديثي الولادة"<sup>155</sup>، إذ قد تتطوّي العملية على مخاطر لا داعي لها على النساء ما قد يترك أثراً ليس فقط على صحة الأم، بل وكذلك على جميع حالات حملها في المستقبل. لا تزال الفجوة في التخطيط العائلي موجودة: أفادت 11 في المائة من النساء المتزوجات الراغبات في إنجاثة فسحة زمنية بين حالات الحمل أو الحد من عدد الولادات التي يقمن بها أن حاجتهن في استخدام وسائل منع الحمل لا تتم تلبيتها<sup>156</sup>، و"النساء ضمن الفئات ذات المستويات الأدنى من الدخل هن الأقل احتمالاً لاستخدام وسائل منع الحمل، ما يشير إلى الحاجة إلى تحسين قدرة الفئات الأكثر ضعفاً على الوصول إلى تلك الوسائل"<sup>157</sup>.

كما هي الحال في الكثير من البلدان العربية، أصبحت الأمراض غير السارية من أهم مشاكل صحة النساء العامة، خاصة مع تزايد حالات الإصابة بأمراض مثل أمراض القلب، والأوعية الدموية، والسرطان، وارتفاع ضغط الدم، والسكري وغيرها. تعاني النساء من الأمراض غير السارية أكثر من الرجال، وتسمم عوامل اجتماعية وثقافية عديدة في زيادة تعرضهن لخطر الإصابة بها؛ على سبيل المثال لم تمارس عام 2015 إلا 17 في المائة من الشابات الرياضة بشكل يومي بالمقارنة مع 32 في المائة من الشبان<sup>158</sup>. يهيمن الرجال على الأنشطة والنوادي الرياضية؛ فعلى سبيل المثال لدى 13.8 في المائة من الشبان في غزة عضوية في أندية رياضية بالمقارنة مع 0.8 في المائة من الشابات<sup>159</sup>، وفي الكثير من البيئات الريفية لا يعتبر قيام الشابات بأنشطة جسدية في الأماكن العامة أمراً مقبولاً اجتماعياً. ومع أن تدخين السجائر ينتشر تقليدياً بشكل أكبر بين الرجال مما هو بين النساء، إلا أن لتدخين الشيشة رواج كبير بين النساء. قد تمنع حواجز اجتماعية واقتصادية وثقافية النساء من استخدام الخدمات الصحية وتقاوم بذلك من خطر تعرضهن للأمراض؛ فثمة اقتراحات مثلاً تشير إلى وجوب الاستقصاء بشكل أكبر

---

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) and United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), 2015, p. 6.

150 OCHA, 2015b, p. 1. 151

152 .UN Women and OCHA, 2015, p. 2 152

153 معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، وزارة شؤون المرأة، فلسطين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

154 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015 د.

155 WHO, 2015, p. 4 155

156 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015 هـ.

157 Hammoudeh, 2014 157

158 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

159 المرجع نفسه.

حول الرابط المحتمل بين معدلات الوفيات نتيجة سرطان الثدي في المناطق الجنوبية من الضفة الغربية وبين المعايير الثقافية التي تمنع النساء من الحصول على خدمات الفحص والعلاج<sup>160</sup>.

ثمة قلق من أن تكون الخدمات الصحية تعطي الأولوية لصحة الأمهات على حساب احتياجات الرعاية الصحية للنساء من جميع الأعمار<sup>161</sup>. أصبحت الإضطرابات الإجهادية اللاحقة للخدمات -والصحية النفسية الاجتماعية على العموم- من الأولويات الصحية الناشئة بالنسبة إلى النساء سواء كمرضى أم كمقدمات أساسيات للرعاية.

#### واو- العنف ضد المرأة

لا يزال العنف ضد النساء والفتيات قضية في غاية الخطورة حتى مع تطبيق تدابير جديرة بالتنمية تحت "الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2011-2019" في فلسطين؛ تتفاقم تبعات العنف على صحة النساء والفتيات في غزة والقدس الشرقية والمنطقة جيم جراء القيود المفروضة على الوصول إلى العدالة، والخدمات الصحية، والمؤسسات المتخصصة ومنظومات الدعم.

تواجه النساء والفتيات العنف الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي (مثل تهديم البيوت والتشريد وعنف المستوطنين والغارات العسكرية وعمليات القصف) وكذلك من مجتمعاتهن المحلية. تشدد الاستراتيجية الوطنية على دور المعايير الاجتماعية والتقاليد في ثقافة أبوية تحرم النساء من القدرة على تقرير مصيرهن وتحد من مشاركتهن في الحياة العامة<sup>162</sup>، وتظهر بعض الدراسات وجود رابط بين العوامل الاقتصادية، مثل البطالة بين الذكور، وبين ازدياد التوتر والعنف في المنزل<sup>163</sup>. أما العنف الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي فأيضاً "يشجع السلطة الأبوية ويعززها في المجال الداخلي الفلسطيني، فكثيراً ما تتحول أعمال العنف الإسرائيلية ضد الرجال الفلسطينيين إلى أعمال عنف يمارسها هؤلاء الرجال أنفسهم ضد النساء"<sup>164</sup>.

تتعرض النساء والفتيات لأنواع مختلفة من العنف في مجتمعاتهن المحلية<sup>165</sup>؛ ليس ثمة بيانات وافية بهذا الشأن ولكن الأدلة التي جمعتها الهيئات الإنمائية تشير إلى ازدياد حالات هذا العنف المتفاقم جراء تصاعد العنف السياسي، وخاصة في غزة. تفيد دراسة استقصائية خطت النازحين داخلياً أن أكثر من 70 في المائة من الأسر المعيسية التي استجابت للدراسة تشعر بازدياد في العنف ضد المرأة في غزة<sup>166</sup>، وتشير دراسة استقصائية

.Abu-Rmeileh and others, 2016, p. 8 160

161 معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، وزارة شؤون المرأة، فلسطين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

162 فلسطين، وزارة شؤون المرأة، 2011أ.

163 Clark and others, 2010; World Bank, 2010

164 الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، 2015.

165 أجري آخر استقصاء للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول العنف ضد المرأة في عام 2011، أي خارج نطاق فترة الدراسة. ويُظهر أحد استقصاء أن 37 في المائة من النساء المتزوجات في فلسطين تعرضن لأحد أشكال العنف من جانب أزواجهن، 29.9 في المائة في الضفة الغربية مقابل 51.1 في المائة في غزة. PCBS 2011b, p. 17.

166 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2016ب.

صغيرة ولكن أكثر حداثة أن 53 في المائة من المستجبيات إما شهدن حالات عنف منزلي أو عانين منه هنّ شخصياً<sup>167</sup>.

لا شك في أن القتل هو أخطر أنواع العنف ضد النساء والفتيات، وقد شهد عام 2015 توثيق 16 حالة قتل للإناث في الضفة الغربية وغزة، ومن المحتمل جداً وجود الكثير من حالات القتل المندرجة تحت هذا النوع لا يتم التبليغ عنها، وخاصة في غزة، إذ يخشى الشهود من التعرض للأذى إذا ما تقدموا بالتبليغ عنها<sup>168</sup>. تترجم بعض حالات القتل عن النزاعات الأسرية أو الجريمة، وفي حالات أخرى قد تكون النساء ضحايا لما يسمى "جرائم الشرف" التي تحدث حين يعتقد أعضاء العائلة الذكور أن قتل الإناث مبرر لإصلاح ضرر يرون أنه لحق بشرف العائلة أو نتيجة مخالفات لقواعد الأخلاقية العرفية<sup>169</sup>.

تشمل الأشكال الأخرى للعنف ضد المرأة سفاح المحرام والاعتداء الجنسي والاغتصاب<sup>170</sup>. نسبة كبيرة من حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي التي تحدث ضمن العائلة نفسها لا يبلغ عنها خاصة بين الفتيات دون سن 15 سنة، وذلك لأن على أحد أعضاء العائلة البالغين لسن الرشد القانوني أن يرافق الضحية حين تتقى بأي شكوى إلى السلطات "وفي حالات كهذه يكون القريب الذي يفترض أن يرافق الضحية هو في الواقع الجاني عليها"<sup>171</sup>. كذلك تتعرض النساء والفتيات الفلسطينيات للتحرش اللفظي والجسدي والجنسي في الأماكن العامة، فبحسب دراسة انتقادية أجريت عام 2015 تعرضت 25.7 في المائة من الشابات في غزة ضمن الفئة العمرية الواقعة بين 15 و29 سنة إلى شكل التحرش الجنسي خلال السنة الماضية، بالمقارنة مع 13.8 في المائة من الشابات ضمن الفئة العمرية نفسها في الضفة الغربية، وكانت معظم الحالات ترتبط بتعريضهن لعبارات متحيزة جنسياً<sup>172</sup>. تشير الأبحاث إلى أن النساء ذوات الإعاقة أشد عرضة من غيرهن للاعتداءات الجنسية واللفظية، ويشعرن بشكل أكبر أن المنظمات المعنية بحقوق المرأة لا تلبِ احتياجاتهن في الحماية، كما يفدن أن الملاجئ والخدمات الأخرى ليست دائمًا متاحة مادياً<sup>173</sup>.

بالرغم من بعض التطورات الإيجابية، مثل إيقاف العمل بالأحكام القانونية التي تتساهل أو حتى تعفي الأشخاص الذين ثبتت إدانتهم بارتكاب جرائم شرف من تطبيق القوانين عليهم، فإن التشريعات لا تنص على الحظر الفعلى لهذه الجرائم أو على معاقبة مرتكبيها، كما قيل إن القوانين التي تحمي حقوق النساء بشكل غير مباشر لا يتم تطبيقها في الواقع نتيجة اعتبارات دينية وثقافية مثل "الحفاظ على الشرف"<sup>174</sup>. تواجه النساء مجموعة عوائق تحد من الوصول إلى العدالة والحصول على الإنصاف "تشمل تشتيت الأطر القانونية والتنظيمية، وعدم كفاية التنسيق ضمن... المؤسسات والمجتمع المدني وفيما بينها، وعدم وجود محاكم متخصصة وبطء

.AWRAD, 2016b, p. 1 167

.WCLAC, 2015c, p. 30 168

.Shalhoub-Kevorkian, 2002 169

Human Rights Council, 2017, pp. 6, 8, For efforts to address this violence locally, see International Planned Parenthood Federation, n.d.; Defense for Children International – Palestine, 2017; SAWA, 2017. 170

171 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

172 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.<sup>د</sup>

173 عماد الصيرفي، 2013.

174 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

صناعة القرار القضائي وسوء إنفاذ الأحكام والعجز في القدرات بالإضافة إلى التمييز القانوني والاجتماعي ضد النساء<sup>175</sup>.

يحد سوء الإللام بالنواحي القانونية ومحودية الموارد المالية من قدرة النساء على الوصول إلى العدالة، وكذلك تفعل صعوبات نيل الوصول المادي إلى الأمان والعدالة ومؤسسات الخدمات الاجتماعية في المنطقة جيم والقدس الشرقية؛ تواجه النيابة العامة في بعض المناطق عقبات عديدة أمام التحقيق في الجرائم والوصول إلى مسارح الجرائم واعتقال الجناة. من الجدير بالذكر أن نسبة النساء من أفراد الشرطة الفلسطينية لم تتجاوز 3.8% في المائة عام 2014، وليس هذه سوى زيادة لا تذكر عن نسبة 3.4% في المائة التي كانت عام 2011<sup>176</sup>.

تستمر "ثقافة الصمت" حول العنف ضد المرأة بالرغم من حملات التوعية في هذا المجال، بما في ذلك تلك التي أجرتها وزارة شؤون المرأة. وفقاً لإحدى الدراسات: "جميع النساء الضحايا/الناجيات اللواتي تمت مقابلتهن يعتقدن أنه وفي معظم الحالات... من الأكثر أماناً للإناث من جميع الأعمار أن يعيشن حياة من العنف وأن يتقبلن حقيقة أنه ما ثمة عدالة... من أن يكتشفن عن الاعتداءات التي يتعرضن لها"<sup>177</sup>، حيث تمنع عوامل مثل الخوف من الوصمة الاجتماعية وفقدان الأسرة إلى جانب افتقاد إدارات الشرطة إلى تدابير ضمان السرية الكثيرة من النساء من تقديم الشكاوى<sup>178</sup>.

ومع ذلك، فقد طبقت وحدة حماية الأسرة التابعة للشرطة ووزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني بعض الإجراءات الجديرة بالثناء تشمل حملات التوعية والخطوط المباشرة الوطنية وللإغاثة الطوارئ وت تقديم خدمات الإعاقة القانونية والاستشارة والدعم النفسي. أطلق مشروع تكامل عام 2009 لغاية تقديم منظومة وطنية لإحاله النساء ضحايا العنف إلى الخدمات القانونية والصحية والاجتماعية، وقد أصبح استخدام منظومة تكامل إلزامياً للشرطة والمؤسسات الصحية والاجتماعية وجميع المراكز التي تقدم الدعم للنساء ضحايا العنف<sup>179</sup>. في شباط/فبراير 2016 أنشأ مكتب النيابة العامة "وحدة حماية الأسرة" التي تركز على العنف المنزلي<sup>180</sup>.

تخطط وزارة شؤون المرأة لإنشاء مرصد وطني للعنف ضد النساء حيث أن الحصول على إحصائيات أدق حول مدى انتشار هذا العنف وتمييز أنواعه يمكن أن يحسن السياسات والآليات العامة المقررة في هذا المجال.

### زاي- البيئة

ظل الحصول على نوعية جيدة من المياه والصرف الصحي شاغلاً رئيسيًا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة في غزة؛ تسببت مجموعة من المعوقات السياسية، بما في ذلك اتفاقيات تميزية لتقاسم المياه وقعتها الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، في الحد من سيطرة الفلسطينيين على الموارد المائية ومنعهم من تطوير

.Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), 2016, p. 10 175

176 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015.

177 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

178 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2014.

179 المرجع نفسه.

.WCLAC, 2016, p. 1 180

البنية التحتية المناسبة للمياه، كما زادت سياسة تهديم الممتلكات التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في المنطقة جيم الأمر تعقيداً؛ شهد عام 2015 تهديم ومصادرة 39 هيكلًا من هيكل الماء والصرف الصحي، بما في ذلك مراحيض وشبكات مياه وخزانات، وقد تسارعت وتيرة هدم هيكل كهذه، والتي غالباً ما تمولها الجهات المانحة، في أوائل عام<sup>181</sup> 2016.

على الأسر المعيشية غير القادرة على الوصول إلى بنية المياه التحتية أن تعتمد على شراء المياه من بائعين خاصين، ويدفعون مقابلها مبالغ باهظة. تقريباً 70 في المائة من المجتمعات الموجودة في المنطقة جيم غير متصلة بشبكة المياه، وينخفض استهلاك المياه لدى بعضها إلى مجرد عشرين لترًا للفرد في اليوم الواحد، أي حُمس المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية<sup>182</sup>. أما في القدس الشرقية، هناك فقط 64 في المائة من الأسر المعيشية موصولة رسمياً بشبكة المياه؛ أما المناطق خلف جدار الفصل فلا تتجاوز مستويات إمدادات المياه فيها 55 في المائة من المستوى الكافي للصحة والنظافة الموصى به من منظمة الصحة العالمية<sup>183</sup>. معظم الأسر المعيشية في غزة موصولة بشبكة المياه ولكن 95-90 في المائة من مياه الشبكة غير صالحة للشرب بسبب تسرب مياه الصرف الصحي ومياه البحر إليها وإصابتها بأنواع أخرى من التلوث<sup>184</sup>. "وحيث لم يبق خيار أمام الناس سوى الحد الشديد من استهلاكهم للمياه والاعتماد على المياه المحلاة التي يشترونها من بائعين خاصين، يواجه 95 في المائة من سكان غزة خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه"<sup>185</sup>. لا يحظى حوالي 70 في المائة من السكان بالمياه المنقولة بالأنابيب إلا لمدة معدّلها ست إلى ثمان ساعات كل يومين إلى أربعة أيام بسبب عدم كفاية إمدادات الطاقة<sup>186</sup>. النساء هن المدبرات الرئيسيات لاحتياجات المنزل من المياه، ويتزايد استخدامهن لتداير حفظ المياه بما في ذلك "إعادة تدوير المياه واستخدام المياه الرمادية للغسل والري واستخدام ما يفيض عن هذه الأنشطة لسقي الماشية". كما تمثل النساء إلى تتبّع نوعية المياه حيث يقنن بتعقيم أو تطهير مياه الآبار في محاولة للتخفيف من حدة الآثار الصحية المحتملة على أنفسهن وأسرهن"<sup>187</sup>.

الافتقار إلى المرافق الصحية الملائمة من المشاكل البيئية الأخرى البالغة الأهمية، لا سيما في غزة حيث تسببت الاعتداءات العسكرية المتلاحقة بضرر هائل للبنية التحتية. كما أدت القيود التي تفرضها إسرائيل على الاستيراد إلى الحد من قدرات التشغيل والصيانة، وبضاعف النقص الحاد في التزويد بالتيار الكهربائي من جهة المشكلة. في كل يوم يتم تصريف 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر ما يشكل مخاطر صحية وبيئية كبيرة. بما أن النساء يتحملن عادة مسؤولية إدارة احتياجات المنزل من المياه ويحتاجن إلى قدرة أكبر من الرجال على الوصول إلى المياه لغايات الصرف الصحي فإن الحد من الوصول إلى المياه له تبعات واضحة على رفاههن وعقب العمل الذي عليهن تحمله (الإطار 6). زاد النقص في المياه والكهرباء من صعوبة "انحراف النساء في أنشطة مولدة للدخل أو في تخصيص وقت لاحتياجاتهن الشخصية"<sup>188</sup>.

---

.Emergency, Water, Sanitation and Hygiene Group (EWASH), 2016a, p. 1 181

182 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2014 ب.

.ACRI, 2015a, p. 11 183

.WHO, A69/44 Add.1, p. 3 184

.EWASH, 2016a, p. 1 185

.UNSCO, 2016, p. 16 186

.United Nations Environment Programme and others, 2013, p. 22 187

188 الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2015 د.

## الإطار 6- "لعبة بين الرجال"

"تضع أزمة الكهرباء أعباءً أكبر على النساء مما تضعه على الرجال؛ من المتوقع من النساء أن يجهزن كل شيء في المنزل ليحظى بموافقة أزواجهن. لكن حين لا تتوفر الكهرباء لا يمكن للنساء إتمام أعمالهن اليومية داخل المنزل، فيشعر الأطفال بالكره والخوف فيكون على النساء إراحة بالهم، كما يكون عليهن أن يجدوا طرائق للتعامل مع نفقات المنزل بما يتيح المجال أمام شراء الوقود للمولد. تزيد جميع هذه الأمور من المشاكل الداخلية في المنزل وتضع النساء أمام خطر العنف والاستضعاف... إن الحصار هو السبب الجذري لأزمة الوقود المستمرة، وهو أيضاً سبب صراع النساء مع حياتهن اليومية في غزة. تفاقمت هاتان المشكلتان أيضاً بسبب الانقسام السياسي الذي يمنع الأطراف من العمل سوية لحل أزمة الكهرباء أو للموافقة على التشريعات التي يمكن لها أن تعزز وضع المرأة وتحمي حقوقها. تدرك الجماعات النسائية مدى أهمية المصالحة وقد بذلك مساعٍ كثيرة لوضعها على طاولة المفاوضات. ما نريده هو أن نفهم وأن تكون جزءاً من العملية، ولكن وحتى الساعة لا تزال هذه لعبة بين الرجال".

نائلة عايش، مديرية مركز شؤون المرأة - غزة.

المصدر: Oxfam International, no date, p. 2

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت حكومة الوفاق الوطني جهودها الرامية إلى تعليم منظور النوع الاجتماعي (الجنساني) ضمن سياسات المياه والبيئة من خلال تنفيذ "استراتيجية النوع الاجتماعي في قطاع البيئة بالتركيز على المياه والنفايات الصلبة للأعوام 2013-2017"، فبالنظر إلى دور المرأة الحاسم في مجال البيئة على مستوى الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي، أطلقت الاستراتيجية لمعالجة تدني مشاركة المرأة في السياسة العامة وصنع القرار إذ لا يزيد معدل مشاركة النساء في مراقب خدمات المياه عن 8 في المائة، ولا يشغلن موقع صنع القرار ومن النادر لهن أن يعملن في الوظائف التقنية والمتخصصة<sup>189</sup>. كذلك فإن انخراطهن في المؤسسات على المستوى المحلي، مثل اتحادات مستخدمي المياه ومجالس الخدمات المشتركة، محدود أيضاً. بعد كثير من التأخر في تطبيق الاستراتيجية وخطوة العمل المتصلة بها، عقدت ورشة عمل للتخطيط في مجال النوع الاجتماعي في شباط/فبراير 2015، وتبدل جهود الآن لإجراء تدقيق جنساني في سلطة المياه الفلسطينية وإنشاء وحدة النوع الاجتماعي فيها<sup>190</sup>.

### حاء- وسائل الإعلام

لا يزال التقدم المحرز في تمثيل المرأة في وسائل الإعلام غير كافٍ؛ فمع أن ربع صحفيي فلسطين عام 2014 كانوا من النساء، وهي نسبة أعلى من متوسط مشاركة الإناث في القوى العاملة إجمالاً<sup>191</sup>، إلا أن وظائف التحرير العليا وموقع صناعة القرار لا تزال غالباً بأيدي الرجال حيث إن 18.5 في المائة فقط من المحررين هم من النساء<sup>192</sup>. علاوة على ذلك، فإن نسبة مذهبة تصل إلى 76.9 في المائة من الإناث اللواتي يحملن شهادة دبلوم في الإعلام والاتصالات عاطلات عن العمل (بالمقارنة مع نسبة 29.8 في المائة بين نظرائهم من الذكور)<sup>193</sup>.

189 Palestinian Water Authority and Global Water Partnership, 2015

190 المرجع نفسه.

191 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015 د.

192 المرجع نفسه.

193 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015 ج.

بحسب دراسة استقصائية أجريت عام 2014 فثمة شعور عام بأن وسائل الإعلام الفلسطينية لا تغطي القضايا المهمة بالنسبة إلى النساء بما فيه الكفاية؛ مثلاً لم يعتقد إلا 18 في المائة من أفراد الجمهور و 6 في المائة من الصحفيين الذين شملتهم الدراسة بأن وسائل الإعلام قدمت تغطية كافية لقضية زواج الأطفال<sup>194</sup>. تشير النتائج إلى أن وسائل الإعلام في الواقع تعزز القوالب النمطية الجنسانية ولا تسلط الضوء على إسهامات النساء الاقتصادية<sup>195</sup>. وبسبب قلة وسائل الإعلام التي تثيرها النساء أو التي تركز على قضيائهن تزايد قيام النساء العاملات في الصحافة في الضفة الغربية وغزة بتنظيم المنتديات الخاصة بهن.

### طاء- الأطفال

اتخذت دولة فلسطين خطوات مهمة في حماية حقوق الأطفال تشمل انضمامها عام 2014 إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. خلال الفترة المشمولة بالقرير نفذت المؤسسات الوطنية عدة تدابير؛ في عام 2016 مثلاً أدرجت وزارة العدل للمرة الأولى اعتبارات الجنسانية وقضاء الأحداث ضمن خطة عملها<sup>196</sup>.

يستمر حدوث تقدم ملموس في تحسن صحة الأطفال حيث انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من حوالي 42 (عام 1991) إلى 22 مقابل كل 1,000 ولادة حية عام 2014، كما تراجع معدل الوفيات بين الأطفال الرضع من 32 عام 1991 إلى معدله الحالي البالغ 18 مقابل كل 1,000 ولادة حية<sup>197</sup>. أثناء مراجعة البيانات المتعلقة بالأطفال دون سنة الخامسة، يمكن استشاف فجوة بين الجنسين لصالح الفتيات كما يتضح من عدد من مؤشرات سوء التغذية بما في ذلك نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن والتقرم المعتمد والحادي؛ أما مؤشرات التعليم فتظهر فجوة ثابتة بين الجنسين لصالح الفتيات. لكن التقدم المحرز في مجال زواج الأطفال تباطأ حيث لم تندل أي إصلاحات تشريعية ذات أهمية أثناء الفترة المشمولة بالقرير.

بالرغم من المكاسب التعليمية التي تحققت لرفاه الفتيات الفلسطينيات، إلا أن الوضع السياسي لا يزال يؤثر سلباً على حقوق الفتيات الفلسطينيات من حيث السلامة والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والترفيه؛ وقد كانت الفتيات من الأسر المعيشية المتدنية الدخل والقاطنة في القدس الشرقية والمجتمعات المحلية النائية المهمشة في المنطقة جيم وذوات الإعاقة هي الفئات الأكثر تأثراً بمجموعة من التهديدات تشمل التهديد بالموت وتهديم المنازل والتشريد القسري. أثرت هذه القضايا على صحة الأطفال والراهقين الاجتماعية والنفسية. وفي غزة، لم يشجع الأطباء الفتيات المراهقات الوصول إلى شبكات الدعم والخدمات الصحية. وتبيّن المقابلات إلى أنه "كلما كانت الفتاة أكبر عمراً، كلما قلت احتمالية التحاقها بالخدمات الصحية الاجتماعية والنفسية والعقلية بسبب الوصمة التي تترافق مع القيام بذلك والتي ستؤثر على سمعتها وعلى فرصها في الزواج".<sup>198</sup>

.AWRAD, 2014 194

195 المرجع نفسه.

.UNSCO, 2016, p. 10 196

197 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016أ.

.Jones and Abu-Hamad, 2015, p. 5 198

### ثالثاً. المشاركة السياسية وحقوق المرأة

#### ألف. التمثيل السياسي

للمرأة الفلسطينية تاريخ طويل في النشاط السياسي، ولكن ترجمته إلى مكاسب في المجال السياسي الرسمي تسير ببطء؛ فالقانون الأساسي الفلسطيني يكرس حق المرأة في المشاركة السياسية، والمادة الرابعة من قانون الانتخابات التشريعية العامة لسنة 2005 يضمن تمثيل النساء على اللوائح الانتخابية، كما تضمن المادة 17 من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لسنة 2005 وجود نظام حصص للمرأة في الهيئات المحلية. لكن رغم المستوى العالي من التعليم الذي حققته المرأة الفلسطينية، ومشاركتها الفاعلة في المجتمع المدني والنشاط السياسي، لا يزال تمثيلها في هيئات صناعة القرار غير كاف. خلال الفترة المسماة بالقرنير شغلت النساء 3 من 17 (6.6٪) في المائة) من الوظائف على المستوى الوزاري، أي أقل من نسبة التمثيل عام 2011 حين شغلت النساء 5 من 22 وظيفة (22.7٪ في المائة)<sup>199</sup>؛ وبغض النظر عن الأهمية التي علقها قرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000 على المرأة والسلام والأمن، فلا تزال النساء تتعرض للتهميش في عمليات المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس، أهم فصيلين سياسيين في فلسطين.

لا يزال حضور المرأة في مجالات مثل الدبلوماسية متدنياً؛ فنسبة النساء من بين السفراء لم تزد عن 5.8٪ في المائة عام 2014<sup>200</sup> بزيادة طفيفة عن نسبة 4.3٪ في المائة التي كانت عليه عام 2012. تشكل النساء نسبة 41.8٪ في المائة من موظفي الخدمة المدنية<sup>201</sup>، ولكن في عام 2014 لم تكن نسبة النساء في منصب مدير عام أو وكيل وزارة إلا 10.7٪ في المائة فقط، وهي نسبة غير متناسبة في تدنيها بالمقارنة مع الرجال<sup>202</sup>. في السنة ذاتها كانت نسبة النساء من المدعين العامين 14.5٪ في المائة ومن المحامين 20.9٪ في المائة<sup>203</sup>؛ أما في قطاع غزة الأشد محافظة، لم يكن هناك أي نساء أصلاً بين المدعين العامين. كذلك لا تلقى النساء إلا تمثيلاً هاماً في التجارة حيث لم تحظ الإناث إلا بنسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز 3.4٪ في المائة من الأعضاء المسجلين في اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية<sup>204</sup>، أما في قطاع غزة فلم يكن هناك أعضاء من النساء. ظلت مشاركة الشابات في أنشطة المجتمعات المحلية محدودة؛ في عام 2015 شارك 26٪ في المائة من الشبان في أنشطة تطوعية، غالباً تقييمها منظمات خيرية، مقابل 12.8٪ في المائة من الشابات<sup>205</sup>.

رغم الاحتلال الإسرائيلي وضيق الحيز السياسي والمعايير الاجتماعية والثقافية السائدة بشأن تقسيم العمل بين الجنسين، فإن النساء تظل تستترن طاقاتها لأجل الوصول إلى مشاركة أكبر في المجتمع المدني والحلبة السياسية (الإطار 7). توضح دراسة استقصائية حول المشاركة السياسية لنساء غزة أجريت سنة 2016 العوامل

199 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2011.

200 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016 ب.

201 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2014 ب.

202 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016 ب.

203 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015 د.

204 المرجع نفسه.

205 المرجع نفسه.

206 فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016.

التي قد تساهم في ممارسة المرأة للصوت والقيادة وتشمل: "الوصول إلى التعليم العالي؛ ودعم أفراد العائلة الذكور؛ والأمان الاقتصادي الذي يمكن المرأة من المشاركة في السياسة دون أن يخل ذلك بتوارز مسؤولياتها الأسرية؛ بالإضافة إلى شجاعة شخصية استثنائية تمكّنها من تحدي معايير النوع الاجتماعي المهيمنة".<sup>207</sup>

تحتاج النساء إلى المزيد من التدابير الحازمة لتحقيق مستوى أعلى من المشاركة السياسية والتمثيل في جميع مستويات صناعة القرار، وأيضاً لدعم النساء في المناصب المنتخبة والمعينة؛ وفي هذا الإطار فإن القرار بتطوير استراتيجية وطنية تقدّمها وزارة شؤون المرأة لتشجيع مشاركة النساء السياسية أمر مرحب فيه.

## الإطار 7- المرأة والنشاط السياسي

تعنى منظمات حقوق المرأة الفلسطينية، بحسب تأييد الأحزاب السياسية لتعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن بالإضافة إلى عملها على مستوى المجتمعات المحلية في التوعية وبناء الإمكانيات ومبادرات التعبئة. ساعدت جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية في إنشاء 48 مجلس ظل نسائي في الضفة الغربية لحشد الدعم للنواب المنتخبات ولضمانأخذ مصالح المرأة في الحسبان في الشؤون البلدية والعامة. تدرب جمعية المرأة الفلسطينية العاملة للتنمية نوابات الظل في مهارات التفاوض والتواصل، والعمل الجماعي والتشريعات البلدية والقيادة وتقييم احتياجات المجتمع المحلي. عملت منظمة "طاقم شؤون المرأة" لما يزيد عن العقدين من الزمن على تشجيع تغيير هيكلية الأحزاب السياسية ومراجعة قوانينها الداخلية من منظور جنساني. تشمل أنشطة منظمة "المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية" (مفتاح) العمل على تشجيع قيادة تراعي شؤون النوع الاجتماعي وحكومة محلية مستحبية لهذه الشؤون. يشجع "مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي" الإصلاح القانوني لصالح المساواة بين الجنسين وحماية النساء من العنف، كما يعمل على تحسين المهارات القيادية لدى النساء لتشجيعهن على زيادة مشاركتهن في الحياة السياسية حيث تقوم النساء اللواتي يدرّبهن المركز لاحقاً بتكرارهن لأنفسهن لجهود التوعية في المجتمعات المحلية من خلال ورشات العمل والاجتماعات الدائرة حول المواطن الفاعلة والحقوق والواجبات والمشاركة في المجتمع المحلي والسياسة والمناصرة والربط الشبكي.

المصدر: AWRAD, 2016a

## باء- مواعنة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية

يتَّأْلِفُ النَّظَامُ الْقَانُونِيُّ الْفَلَسْطِينِيُّ مِنْ طَبَقَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ مِنَ الْقَوْانِينِ الْمُتَوَارِثَةِ عَبْرِ التَّارِيخِ تَشْمِلُ الْقَانُونِ الْعَرْفِيِّ وَالْعُثْمَانِيِّ وَقَانُونَ فَتْرَةِ الْاِنْتِدَابِ الْبَرِيْطَانِيِّ وَالْقَانُونِ الْأَرْدَنِيِّ (فِيِ الصَّفَةِ الْغَرْبِيَّةِ) وَالْمَصْرِيِّ (فِيِ قَطَاعِ غَزَّةِ) بِالْإِضَافَةِ إِلَىِ الْقَانُونِ الإِسْرَائِيلِيِّ. تَمِيزُ التَّشَرِيعَاتُ الْمُوجَودَةُ ضِدَّ النِّسَاءِ وَخَاصَّةً فِيِ شَؤُونِ الطَّلاقِ وَحَضَانَةِ الْأَطْفَالِ وَالْمِيرَاثِ وَالْعَنْفِ ضِدَّ النِّسَاءِ، وَثَمَةُ حَاجَةٍ خَاصَّةٍ إِلَىِ إِصْلَاحِ الْقَانُونِ الْجَنَاحِيِّ وَقَوْانِينِ الْأَحْوَالِ الْشَّخْصِيَّةِ.

بِمَوْجَبِ الْقَانُونِ الْأَسَاسِيِّ، تَصْبِحُ أَحْكَامُ الْمَعَاهِدَاتِ وَالْاِتِّفَاقِيَّاتِ الدُّولِيَّةِ لِحُقُوقِ الإِنْسَانِ الَّتِيِ انْضَمَتُ إِلَيْهَا فَلَسْطِينُ مَلِزَمَةٌ عِنْدَمَا تُنْشَرُ فِيِ الْجَرِيْدَةِ الرَّسْمِيَّةِ<sup>208</sup>. وَهَذِهُ خَطُوةٌ هَامَةٌ نَحْوِ ضَمَانِ إِنْفَاذِهَا. وَالتَّصْدِيقُ مُؤْخِراً عَلَىِ 15 مَعَاهِدَةً مِنْ مَعَاهِدَاتِ حُقُوقِ الإِنْسَانِ، بِمَا فِيِ ذَلِكَ اِتِّفَاقِيَّةِ الْقَضَاءِ عَلَىِ جَمِيعِ أَشْكَالِ التَّمِيزِ ضِدَّ الْمَرْأَةِ، يُشَبِّهُ إِلَىِ التَّزَامِ دُولَةِ فَلَسْطِينِ بِالْوَفَاءِ بِالْمَعَايِيرِ الدُّولِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِحُقُوقِ الْمَرْأَةِ؛ لَكِنَّ الْاِحْتَلَالِ الإِسْرَائِيلِيِّ يُعِيقُ الْتَّنْفِيذَ الْكَامِلَ لِلِّاِتِّفَاقِيَّةِ، فَلَيْسَ لَدِيِ دُولَةِ فَلَسْطِينِ إِلَّا سُلْطَةٌ قَانُونِيَّةٌ مَحْدُودَةٌ عَلَىِ الْمَنْطَقَةِ جِيمُ، كَمَا يَقْعُدُ سَكَانُ الْقَدِيسِ الْشَّرْقِيَّةِ الْفَلَسْطِينِيَّيْنِ تَحْتَ السُّلْطَةِ الْقَانُونِيَّةِ الإِسْرَائِيلِيَّةِ بِالْكَامِلِ. وَعَلَوَةً عَلَىِ ذَلِكَ فَإِنَّ الْاِنْقَسَامَ السِّيَاسِيِّ الْوَاقِعِ بَيْنَ الصَّفَةِ الْغَرْبِيَّةِ وَقَطَاعِ غَزَّةِ وَتَعْلِيقِ عَمَلِ الْمَجْلِسِ التَّشَرِيعِيِّ الْفَلَسْطِينِيِّ مِنْذِ عَامِ 2007 أَعْقَلَ الْجَهُودَ الرَّامِيَّةَ

إلى تحقيق الاتساق في جهود المواعمة القانونية. ومن المتوقع أن تقدم دولة فلسطين تقريرها الأولي عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أواخر عام 2017.

بالرغم من هذه المصاعب، قامت الحكومة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتعاون مع منظمات حقوقية وبدعم من الأمم المتحدة والجهات المانحة، باتخاذ خطوات جدية نحو تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة المعاومة بين التشريعات الوطنية ومعايير حقوق الإنسان الدولية على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

بعد سنوات من الجهد المبذول من منظمات حقوق المرأة وـ"منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة" (منظمة غير حكومية) ووزارة شؤون المرأة، وافق مجلس الوزراء بصورة مؤقتة على مشروع قرار حماية الأسرة من العنف عام 2013. عند وقت كتابة هذا التقرير كان المشروع يحضر لصادق عليه مجلس الوزراء، وإذا ما أقر فسيصبح أول تشريع يعالج العنف المنزلي ضد النساء، ويقدم الحماية لضحايا ذلك العنف ويجعل مرتكيه عرضة للمساءلة القانونية؛ وسيشجع النساء على السعي إلى تلقي الدعم من "وحدة حماية الأسرة" التابعة للشرطة وبؤسنس لإنشاء محاكم لحماية الأسرة؛ لكن التعديلات على القانون الجنائي المقدمة إلى مكتب رئيس السلطة الفلسطينية عام 2011 لا تزال تنتظر الموافقة عليها.

وفي عام 2015، أقر مجلس الوزراء إطار العمل الاستراتيجي لخطة العمل الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 والتي تشمل ثلاثة أركان: الحماية والمساءلة والمشاركة. تركز الخطة على بناء آليات حماية للمرأة ضد انتهاكات حقوقها بسبب الاحتلال الإسرائيلي؛ وتعزيز المساءلة من خلال التركيز على رصد الانتهاكات وتوثيقها؛ والدعوة والمناصرة؛ وزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرار وعملية السلام والمصالحة الوطنية. كان إطار العمل ثمرة الحوار بين مختلف الهيئات الحكومية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنظمات حقوق المرأة. أطلقت وزارة شؤون المرأة رسميًا، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا وبالشراكة مع منظمات حقوق المرأة، خطة العمل الوطنية للفترة 2017-2019.

### جيم- الآليات الوطنية المعنية بالمرأة

أنشئت وزارة شؤون المرأة عام 2003، وتعنى بإنشاء استراتيجيات وخطط النوع الاجتماعي وتطويرها استناداً إلى المبادئ المنصوص عليها بموجب "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" وـ"أهداف التنمية المستدامة"، كما ترصد الخطط القطاعية التي ترسمها الوزارات الأخرى، وتعمل على تعزيز مبادرات تعليم المنظور الجنسي، وتهدف إلى ضمان تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية لتصميم الميزنة المراجعة للمنظور الجنسي واعتمادها. هذه الوزارة ليست تتنفيذية، وتعمل مع شبكة واسعة من مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني لتعزيز السياسات والتدابير المنصفة بين الجنسين.

في إطار خطة التنمية الوطنية للأعوام 2014-2016، قامت وزارة شؤون المرأة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبالتشاور مع هيئات الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة، بوضع "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين: تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" التي ترتكز على خمسة أهداف: رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ والتقليل من أشكال العنف ضد المرأة؛ وتعزيز انخراط المرأة في صنع القرار؛ وضمان الوصول إلى جميع الخدمات الأساسية دون تمييز؛ وتعزيز دمج قضايا الجنسانية في الشؤون العامة. هذا، وقد راجعت الوزارة مؤخرًا تتنفيذ الاستراتيجية، وتعمل مع الوزارات المعنية على تجديد الاستراتيجية 2017-2022 حيث نظرت المراجعة في اعتماد سياسات منصفة للجنسين في الخطط القطاعية والغير قطاعية والتقدم في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف الاستراتيجية وتوزيع اعتمادات الميزانية.

## رابعاً. استنتاجات و توصيات

يستمر الاحتلال العسكري الإسرائيلي في التسبب في الكثير من الفقر والمعاناة بين الأسر الفلسطينية وعرقلة تقديم النساء والفتيات الفلسطينيات الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ينبغي لذلك الاحتلال العسكري أن ينتهي إذا ما كان لحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات أن تثبت. لكن، وبالرغم من ذلك، يمكن لحكومة الوفاق الوطني أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني في فعل المزيد للنهوض بوضع النساء والفتيات بما يتماشى مع المعايير والمعاهدات الدولية مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين، وقرار مجلس الأمن 1325 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفيما يلي توصيات تتعلق بإصلاحات تشريعية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتعزيز مشاركة المرأة السياسية والسياسات الاجتماعية-الاقتصادية، وتماشى تلك التوصيات مع تدابير السياسة العامة المشمولة في وثائق الحكومة للتخطيط الوطني والتزاماتها بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما تمثل إلى التوصيات المقدمة من منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

### الإصلاحات التشريعية

1- في ضوء التصديق، دون تحفظات، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان، ينبغي الإسراع في تطوير قوانين وطنية موحدة تتوافق مع المعايير الدولية حول حقوق المرأة.

2- ينبغي، وعلى وجه الخصوص، الموافقة على تعديلات القانون الجنائي التي جهزتها وزارة العدل بالتشاور الوثيق مع المنظمات المعنية بحقوق المرأة.

3- ينبغي تنفيذ قوانين الأحوال المدنية لتتماشى مع المعايير الدولية؛ على الحكومة في المدى المباشر أن تضمن رفع العمر الأدنى للزواج إلى 18 سنة وتستكمل الإصلاحات القانونية مع التدابير الاجتماعية-الاقتصادية لردع زواج الأطفال.

4- ينبغي وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون حماية الأسرة من العنف، ثم إقرارها كقانون وإنفاذها.

### المشاركة السياسية

1- يشير تطوير وزارة شؤون المرأة، وبالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، لاستراتيجية قومية للنهوض بمشاركة المرأة السياسية إلى التزام الحكومة بزيادة مشاركة المرأة السياسية وتمثيلها في جميع مستويات صناعة القرار. لكن تنفيذ هذه الاستراتيجية ورصدتها يتطلب التزاماً سياسياً ودعمًا ماليًّا.

2- أسهم إدخال نظام الحصص إلى دولة فلسطين عام 2005 في التحفيض من التحييز الجنسي في الانتخابات المحلية عام 2012، وإذا ما زيدت حصة تمثيل النساء في المجالس المحلية إلى ما بين 20 و30 في المائة كما يطالب بذلك الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيره من منظمات حقوق المرأة، وإذا ما أدخل نظام حصص بهذا إلى النقابات واللجان السياسية والهيئات الأخرى فإن ذلك سيعزز مشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي إلى حد كبير.

3- ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى انخراط المرأة الفلسطينية في عمليات المصالحة الوطنية والتفاوضات مع إسرائيل بما يتناسب مع قرار مجلس الأمن رقم 1325. على سبيل المثال يجب ضم القيادات من النساء في وفود محادثات المصالحة الوطنية وإنهاء الاحتلال وحل النزاعات.

### الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

1- ينبغي وضع الصيغة النهائية لـ"الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2017-2022" بالتشاور الوثيق مع الوزارات المعنية والهيئات الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. على الحكومة والجهات المانحة أن تخصص الموارد البشرية والمالية الكافية كي تعزز حقوق المرأة الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية خاصة بين النساء القاطنات في القدس الشرقية وقطاع غزة والمجتمعات المحلية المستضعفة في المنطقة جيم.

2- ينبغي النهوض بالجهود الرامية إلى تنفيذ ميزنة مراعية للاعتبارات الجنسانية أثناء تصميم وتنفيذ جدول أعمال السياسات الوطنية للفترة 2017-2022. ويجب تحديث الإمكانيات التقنية المتعلقة بالمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية وتحديد الأهداف، بما في ذلك بين موظفي وزاري المالية والتخطيط.

3- ينبغي فعل المزيد لتزويد النساء بالقدرة للوصول إلى التعليم والتدريب الجيدين اللذين يمكن ترجمتها إلى وظائف كريمة لا تزيد من ترسیخ تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين. يجب تقديم الدعم لبرامج التنمية المهنية والتجارية التي تقي بمتطلبات السوق للنهوض بريادة النساء للأعمال.

4- يتطلب نجاح برنامج الإحالة الوطني لضحايا العنف ضد المرأة والمعرضات لخطره إلى تعزيز وعي المجتمع وتحديث خدمات الحماية وتزويد مقدمي خدمات الاستجابة والإحالة بالتدريب المتخصص اللازم.

## المراجع

### بالعربية

- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2013أ). الأثر الإنساني للجدار. حقائق سريعة، تموز/يوليو.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_barrier\_factsheet\_july\_2013\_arabic.pdf
- (2013ب). قطاع غزة: الأثر الإنساني للقيود المفروضة على تنقل الأفراد وحركة البضائع. حقائق سريعة، تموز/يوليو.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_gaza\_blockade\_factsheet\_july\_2013\_arabic.pdf
- (2013ج). المناطق المقيد الوصول إليها في قطاع غزة. حقائق سريعة، تموز/يوليو.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_gaza\_ara\_factsheet\_july\_2013\_arabic.pdf
- (2014أ). القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية. حقائق أساسية، آب/أغسطس.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_Jerusalem\_FactSheet\_august2014\_arabic.pdf
- (2014ب). المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية. حقائق سريعة، آب/أغسطس.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_area\_c\_factsheet\_August2014\_arabic.pdf
- (2015أ). تأثير أزمة الكهرباء والوقود في غزة على الأوضاع الإنسانية. حقائق رئيسية، تموز/يوليو.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_gaza\_electricity\_factsheet\_July\_2015\_arabic.pdf
- (2015ب). تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. في دائرة الضوء، أيلول/سبتمبر. القدس الشرقية.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/demolition\_orders\_in\_area\_c\_of\_the\_west\_bank\_ar.pdf
- (2015ج). حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2014، آذار/مارس. القدس الشرقية.  
.https://unispal.un.org/pdfs/OCHA\_HumOverview-2015a.pdf
- (2015د). قطاع غزة: الآثار طويلة الأمد للأعمال القتالية عام 2014 على النساء والفتيات. حقائق رئيسية، كانون الأول/ديسمبر.  
.http://www.ochaopt.org/documents/women\_factsheet\_january2016\_arabic.pdf
- (2015ه). قطاع غزة: الأثر الإنساني للحصار. حقائق رئيسية، حزيران/يونيو.  
.http://www.ochaopt.org/documents/ocha\_opt\_gaza\_blockade\_factsheet\_july\_2015\_arabic.pdf
- (2015و). قطاع غزة: المهجرون داخلياً في سياق الأعمال القتالية عام 2014. حقائق رئيسية، تموز/يوليو.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_gaza\_IDPs\_factsheet\_July\_2015\_arabic.pdf
- (2015ز). مراقب الشؤون الإنسانية، تقرير شهري، آذار/مارس.  
.http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ocha\_opt\_the\_humanitarian\_monitor\_2015\_03\_arabic.pdf
- (2016أ). حياة مجزأة: نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية في عام 2015، حزيران/يونيو. القدس الشرقية.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/annual-humanitarian-overview\_10\_06\_2016\_arabic.pdf
- (2016ب). غزة: الأشخاص المهجرون داخلياً. في بورصة الضوء، نيسان/أبريل. القدس الشرقية.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/idps\_report\_april\_2016\_arabic\_1.pdf
- (2016ج). نشرة الشؤون الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة، حزيران/يونيو.  
.http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha\_opt\_the\_humanitarian\_monitor\_2016\_07\_04\_1\_arabic.pdf

- برنامِج الأمم المتحدة الإنمائي (2015). تقرير التنمية البشرية 2015. نيويورك.
- دنيا الأمل إسماعيل (2014). حماية في مهب الريح: أوضاع وحقوق الفتيات والنساء النازحات أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. بيت حنينا: صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ خان يونس: جمعية الثقافة والفكر الحر.  
<http://palestine.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Protection%20in%20the%20Windward%2C%20GBV%20Assessment%20English%20Version%20-%20Final.pdf>.
- روبرت باير (2016). التأثير الإنساني لحكومة منقسمة، 12 تموز/يوليو.  
<http://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-impact-divided-government>.
- ريم البطة (2012). مراجعة للتشريعات الفلسطينية من منظور حقوق المرأة. القدس: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني.
- سامية البطة (2015). فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينية، 22 تموز/يوليو.  
<https://al-shabaka.org/ar>.
- سمير عبدالله، محمد حتاوي (2014). سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان (2015). فلسطين: تقرير حول العنف ضد النساء في سياق الصراع، 10 كانون الأول/ديسمبر.  
<http://euromedrights.org/wp-content/uploads/2015/12/EMHRN-Factsheet-VAW-Palestine-AR-2015.pdf>.
- عماد الصيرفي (2013). أشخاص غير مرئيين: النساء والفتيات ذوات الإعاقة والوصول إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في لبنان. غزة: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.
- فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء (2011). عشية الثامن من آذار، يوم المرأة العالمي.  
[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_pcbs/PressRelease/Woman\\_day2011\\_A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Woman_day2011_A.pdf)
- (2012). مسح الإحصاءات الزراعية، 2011/2010: النتائج الرئيسية. رام الله.
- (2014). معدلات الرسوب والتسلب حسب المنطقة والمرحلة والجنس، 2013/2014.  
[http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/Education2014-07A.htm](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2014-07A.htm) استرجعت في 13 شباط/فبراير 2017.
- (2014) (ب). يوم المرأة العالمي، 6 آذار/مارس.  
[http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/WomensDay2014a.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/WomensDay2014a.pdf)
- (2015) (أ). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، 1 تشرين الأول/أكتوبر.  
<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1506&mid=3265&wversion=Staging>.
- (2015) (ب). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً عشية يوم المرأة العالمي، 5 آذار/مارس.  
[http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/WomenDy2015A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/WomenDy2015A.pdf)
- (2015) (ج). السيدة عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2015، 30 كانون الأول/ديسمبر.  
<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1567&mid=3915&wversion=Staging>.
- (2015) (د). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا واحصاءات. رام الله.
- (2015) (هـ). المسح الفلسطيني العنقردي متعدد المؤشرات 2014: النتائج الرئيسية. رام الله.

- (2015و). واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014. رام الله. <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2116.pdf>.
- (2016أ). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للصحة، 7 نيسان/أبريل. [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_HlthWdDy2016A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_HlthWdDy2016A.pdf)
- (2016ب). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة يوم المرأة العالمي، 8 آذار/مارس. [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/WomenDy2016A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/WomenDy2016A.pdf)
- (2016ج). فلسطين في أرقام، 2015. رام الله.
- (2016د). مسح الشباب الفلسطيني، 2015: النتائج الرئيسية. رام الله.
- (2016هـ). مسح القوى العاملة، دورة (كانون الثاني – آذار، 2016)، الربع الأول: تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة، 4 أيار/مايو. [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_Ar\\_LFSQ12016A.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ12016A.pdf)
- (2016و). مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، 2015. رام الله.
- فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي (2014). التقييم الوطني للتعليم للجميع (2000-2015). رام الله.
- فلسطين، وزارة شؤون المرأة (2011أ). الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء 2011-2019. رام الله. <http://mowa.pna.ps/Arabic%20Part.pdf>
- (2011ب). وثيقة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين 2011-2013. رام الله. <http://iknowpolitics.org/sites/default/files/un-women-opt-full-palestinian-gender-strategy-2011-ar.pdf>
- محمود أبو عريشة، ومور إفرات (2015). مرفوضون: التكيل بالمرضى الفلسطينيين في الطريق إلى العلاج. نيويورك: أطباء حقوق الإنسان.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2015). بيان صحفي مشترك: نتائج استطلاع الرأي العام رقم (56)، 23 حزيران/يونيو. <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p56%20joint%20final%20Arabi.c%20Design.pdf>
- مركز الدفاع عن حرية الحركة، مسلك (2015). أقارب مبعدون: إطلالة على حياة ثلاثة عائلات مشتتة بين قطاع غزة والضفة الغربية، 21 تموز/يوليو. <http://features.gisha.org>
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2010). تقرير حول إخلاء المساكن بالإكراه: تقييم الأثر على النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية، تشرين الثاني/نوفمبر. رام الله.
- (2014). المرأة الفلسطينية والميراث. رام الله. <http://www.wclac.org/userfiles/10.pdf>
- معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، وزارة شؤون المرأة، فلسطين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014). بناء روابط نحو استراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات، أيار/مايو 2013. القدس الشرقية: هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسف (2014). أكثر من نصف مليون طالب وطالبة في غزة يعودون إلى المدرسة بعد صيف مفجع، 14 أيلول/سبتمبر. [https://www.unicef.org/arabic/media/24327\\_75880.html](https://www.unicef.org/arabic/media/24327_75880.html)
- منظمة العفو الدولية (2016). تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2015/2016: حالة حقوق الإنسان في العالم. لندن.

منظمة العمل الدولية (2016). قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (%) من عدد السكان من الإناث فوق سن 15 عاماً). <http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?locations=1A> (استرجعت في 10 شباط/فبراير 2017).

مؤسسة الدراسات الفلسطينية (2016). مختارات من الصحف العبرية، العدد 2312 (شباط). رام الله.

مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، الضمير (2016). الضمير: في يوم المرأة العالمي الاحتلال اعتقل 26 امرأة منذ بداية العام الحالي، 7 آذار/مارس. [http://www.addameer.org/sites/default/files/publications/lldmyr\\_fy\\_ywm\\_lmr\\_llmy\\_lhtll\\_tql\\_26\\_mr\\_mndh\\_bdy\\_lm\\_lhly.pdf](http://www.addameer.org/sites/default/files/publications/lldmyr_fy_ywm_lmr_llmy_lhtll_tql_26_mr_mndh_bdy_lm_lhly.pdf).

هانديكاب انترناشونال (2015). تقييم المعيقات والاحتياجات: الفرص والإمكانيات المتاحة للأطفال ذوي الإعاقة للوصول إلى التعليم في مدينتي رفح وغزة. غزة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2014). الحرمان من العدالة: وصول النساء الفلسطينيات إلى العدالة في الضفة الغربية من الأرض الفلسطينية المحتلة، آذار/مارس. القدس الشرقية.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2015). وضع حقوق الإنسان في دولة فلسطين، التقرير السنوي العشرون، 2014. رام الله.

هيومن رايتس ووتش (2016). على الأردن تخفيف قيود السفر عن فلسطينيي غزة: الإجراءات المعقّدة تحجب الفرص التعليمية والاقتصادية، 16 أيار/مايو. <https://www.hrw.org/ar/news/2016/05/16/289871>

يش دين منظمة متطوعين لحقوق الإنسان (2015). تطبيق القانون على مواطنين إسرائيليين في الضفة الغربية: بيانات متابعة جمعتها يش دين 2015-2005، ورقة معطيات، 27 أكتوبر/تشرين الأول. [http://files.yesh-din.org/userfiles/%D7%93%D7%A3%20%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D%202015\\_%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%AA.pdf](http://files.yesh-din.org/userfiles/%D7%93%D7%A3%20%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D%202015_%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%AA.pdf).

### بالإنكليزية

Abu Duhou, Jamileh, Reem Al Botmeh, and Yaser Alwaneh (2015). *Country Assessment Towards Monitoring and Reporting Sexual and Reproductive Health and Rights in Palestine*, first edition (December).

Ramallah: MIFTAH, The Palestinian Initiative for the Promotion of Global Dialogue and Democracy.

Abu-Rmeileh, Niveen M. E., and others (2016). Cancer mortality in the West bank, occupied Palestinian territory, January. Available from [https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4727410/pdf/12889\\_2016\\_Article\\_2715.pdf](https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4727410/pdf/12889_2016_Article_2715.pdf).

Al-Krenawi, Alean, and others (2007). Tomorrow's players under occupation: An analysis of the association of political violence with psychological functioning and domestic violence among Palestinian youth. *American Journal of Orthopsychiatry*, 77: 427–433.

Alpha International for Polling Research and Informatics (2016). Strengthening women's political participation in Palestine: A baseline research study. The Centre Party International Foundation (CIS) and The Palestinian Working Woman Society for Development (PWWSD). Ramallah.

Amara, Ahmad, and Mansour Nasasra (2015). *Bedouin rights under occupation: international humanitarian law and indigenous rights for Palestinian Bedouin in the West Bank*. Oslo: Norwegian Refugee Council.

Arab World for Research and Development, AWRAD (2014). *Palestinian Media Monitoring of Gender Equality*. Ramallah.

(2016a). *Palestinian Women's Participation in Local Government: Evaluating Experiences and Future Implications*. Ramallah. Available from <http://www.pwwsd.org/wp-content/uploads/2016/09/Women-and-local-councils-Final-english-Gray.pdf>.

- \_\_\_\_\_ (2016b). Press release on Palestinian women's participation, 27 June. Available from <http://awrad.org/files/server/Women%20online%20pres%20english%202016%281%29.pdf>.
- Arab World for Research and Development, AWRAD, and CARE International (2015). *Skills Gaps and Development in the Occupied Palestinian Territory*. West Bank; Gaza.
- The Association for Civil Rights in Israel, ACRI (2015a). *East Jerusalem 2015: Facts and Figures*. Tel Aviv. Available from <http://www.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2015/05/EJ-Facts-and-Figures-2015.pdf>.
- \_\_\_\_\_ (2015b). Ten years of unfulfilled promises in East Jerusalem, 9 August. Available from <http://www.acri.org.il/en/2015/08/09/ej-10years/>.
- Clark, Cari J. and others (2010). Association between exposure to political violence and intimate-partner violence in the occupied Palestinian territory: A cross-sectional study. *The Lancet*, 375(9711): 310–316.
- Defense for Children International – Palestine (2017). Q&A with PCDCR: Ending sexual violence against children in Gaza. Available from [http://www.dci-palestine.org/q\\_a\\_with\\_pcdcr\\_ending\\_sexual\\_violence\\_against\\_children\\_in\\_gaza](http://www.dci-palestine.org/q_a_with_pcdcr_ending_sexual_violence_against_children_in_gaza).
- Ecumenical Accompaniment Programme in Palestine and Israel, EAPPI, and World Council of Churches, WCC. (2013). *Education under Occupation: Access to Education in the Occupied Palestinian Territory*. Geneva.
- Emergency, Water, Sanitation and Hygiene Group, EWASH, (2016a). "Life under blockade: 86% of projects necessary to develop the ravaged wash sector in Gaza remain at risk", 22 March. Available from [http://www.ewash.org/sites/default/files/inopfiles/Press%20Release\\_EWASH%20World%20Water%20Day%20Palestine%202016\\_FNL.pdf](http://www.ewash.org/sites/default/files/inopfiles/Press%20Release_EWASH%20World%20Water%20Day%20Palestine%202016_FNL.pdf).
- \_\_\_\_\_ (2016b). Water and sanitation in Palestine, 14 March. Available from <http://www.ewash.org/sites/default/files/inopfiles/160314%20-%20WATER%20AND%20SANITATION%20IN%20PALESTINE.pdf>.
- General Assembly, Economic and Social Council (2016) Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian territory, including East Jerusalem, and the Arab population in the occupied Syrian Golan. A/71/86-E/2016/13. Available from: <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sg-note-socio-economic-repercussions-israeli-occupation-2016-english.pdf>.
- Ghrayeb, Farid AW., and others (2015). Prevalence of early marriage among women in rural Palestinian community: a cross-sectional study. *International Medical Journal*, vol. 22, No. 4 (August), pp. 291-294.
- Hammoudeh, Doaa, Layaly Hamayel, and Lynn Welchman (2016). Beyond the physicality of space: East Jerusalem, Kufr 'Aqab, and the politics of everyday suffering. *Jerusalem Quarterly*, Issue No. 65 (Spring), pp. 35-50. <http://www.palestine-studies.org/sites/default/files/jq-articles/5%20Hamoudeh%20Hamayel%20Welchman%20--%20Beyond.pdf>.
- Hammoudeh, Weeam (2014). Addressing family planning delivery gaps in the Palestinian Territory. Policy Fellows Working Papers Series (November). Washington, D.C.: Population Reference Bureau. Available from <http://www.prb.org/pdf14/family-planning-gaps-in-palestinian-territory.pdf>.
- HAMOKED, Center for the Defence of the Individual (2015). With no end in sight: for the 16th time now, the Knesset has approved the prolongation of the Citizenship and Entry into Israel Law. Available from [www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1503](http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1503).
- Hatuqa, Dalia (2014). 'Paradigm Shift': Palestinians Join Treaties. Al Jazeera. Available from <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/04/shift-palestinians-join-treaties-2014418111950813313.html>.

- Health Cluster, World Health Organization (2014). *Gaza Strip: Joint Health Sector Assessment Report*. Gaza.
- Human Rights Council (2017). Report of the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences, on her mission to the Occupied Palestinian Territory/State of Palestine. A/HRC/35/30/Add.2.
- Institute of Community and Public Health, Birzeit University (2014). *A Report on the Impact of Detention on the Children of Palestinian Political Detainees in Israeli Prisons: "They Came at Midnight..."*. West Bank.
- Institute for Palestinian Studies (2015). Jerusalem statistical yearbook, 2015: summary, Palestinian central bureau of statistics. *Jerusalem Quarterly*, Issue No. 62, pp. 110-124.
- Internal Displacement Monitoring Center, IDMC (2014). *Under fire: Israel's enforcement of Access Restricted Areas in the Gaza Strip*. Geneva.
- International Court of Justice (2004). *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory (Request for Advisory Opinion)*, Summary 2004/2. The Hague, Netherlands. Available from <http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1677.pdf>.
- International Criminal Court (2015). *Report on Preliminary Examination Activities 2015*. The Hague. Available from <https://www.icc-cpi.int/iccdocs/otp/OTP-PE-rep-2015-Eng.pdf>.
- International Planned Parenthood Federation (n.d.). Palestine: Talking about sex to help sexual violence victims. Available from <http://www.ippf.org/stories/palestine-talking-about-sex-help-sexual-violence-victims>.
- Italian Development Cooperation (2015). Gender based violence in Palestine: factsheet, 25 November. Available from [http://www.itcoop-jer.org/sites/default/files/right\\_sidebar/Factsheet%20GBV\\_Palestine%202015\\_WELOD%20PROGRAMME\\_nuovo%20logo.pdf](http://www.itcoop-jer.org/sites/default/files/right_sidebar/Factsheet%20GBV_Palestine%202015_WELOD%20PROGRAMME_nuovo%20logo.pdf).
- Jones, Nicola, and Bassam Abu-Hamad (2015). The hidden costs of the 2014 Gaza–Israeli conflict: adolescent girls' psychosocial well-being, July. Available from <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/9716.pdf>.
- Jones, Nicola, Bassam Abu-Hamad, and Georgia Plank (2016). Women and power: how women leaders negotiate Gaza's political reality, February. Available from <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/10290.pdf>.
- Juzoor Foundation for Health and Social Development (2010). *Women's Health Surveillance Report: Towards a Multi-dimensional Look at the Health of Palestinian Women*. Al-Bireh, West Bank: Palestinian Women Research and Documentation Center, UNESCO.
- Legal Center for Freedom of Movement, Gisha (2013). Survey: 31% of Gaza residents have relatives in Israel, 19 December. Available from <http://gisha.org/publication/4501>.
- \_\_\_\_\_ (2016). The Gaza cheat sheet: real data on the Gaza closure, 10 August. Available from [www.gisha.org/userfiles/File/publications/Info\\_Gaza\\_Eng.pdf](http://www.gisha.org/userfiles/File/publications/Info_Gaza_Eng.pdf).
- MA'AN Development Center (2015). *Attacks on Education: a Focus on 10 Schools in Area C*. Ramallah. Available from <http://maan-ctr.org/files/server/Publications/FactSheets/AoEducation.pdf>.
- Medecins du Monde (2011). Early Marriage in Palestine: 'Survey of the physical and psychological impact on girls subject to early marriage'. Available from <http://www.medecinsdumonde.org/en/actualites/publications/2011/03/08/early-marriage-palestine>.

- Memmi, Sarah (2015). Gender Dynamics in Palestinian Society: Domestic and Political Violence. In: *Gender-Based Violence: Perspectives from Africa, the Middle East, and India*. Yanyi K. Djamba and Sitawa R. Kimuna (eds). Springer, pp. 145-166.
- Müller, Catherine, and Laila Barhoum (2015). *Violence against Women in the Gaza Strip after the Israeli Military Operation Protective Edge 2014*, first edition. Madrid and Johannesburg: Alianza por la Solidaridad and ActionAid.
- Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, OHCHR (2013). Update on settler violence in the West Bank, including East Jerusalem, October. Available from [https://unispal.un.org/pdfs/UHCHR\\_SettlerViolence.pdf](https://unispal.un.org/pdfs/UHCHR_SettlerViolence.pdf).
- Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, UNSCO (2016). *Report to the Ad Hoc Liaison Committee, Brussels, 19 April 2016*. Jerusalem. Available from <http://www.unSCO.org/Documents/Special/UNSCO%20report%20to%20AHLC%20-%2014%20April%202016.pdf>.
- Oxfam International (no date). Electricity crisis brings dark times for women in Gaza. Available from <https://www.oxfam.org/en/occupied-palestinian-territory-and-israel/electricity-crisis-brings-dark-times-women-gaza>.
- Palestinian Central Bureau of Statistics, PCBS, and Food Security Sector (2015). Summary of preliminary results of SEFSec 2013-2014: more than one fourth of households are food insecure in Palestine, 8 December. Available from [https://unispal.un.org/pdfs/FSS\\_SEFSec1314.pdf](https://unispal.un.org/pdfs/FSS_SEFSec1314.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2011b). Press Release Main Findings of Violence Survey in the Palestinian Society, 2011. Ramallah. Available from [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/pressrelease/el3onfnewenglish.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/pressrelease/el3onfnewenglish.pdf).
- Palestinian Water Authority, and Global Water Partnership (2015). *Water Governance in Palestine: Sector Reform to Include Private Sector Participation, National Report, Governance and Financing for the Mediterranean Water Sector*. Ramallah.
- Peace Now (2015). *Distancing the Two State Solution: The Ministry of Housing's Plans and Construction – Exposed*, December. Tel-Aviv. Available from <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/01/MOH-report-Nov-2015.pdf>.
- Peteet, Julie (1994). Male Gender and Rituals of Resistance in the Occupied Territories: A Cultural Politics of Violence. *American Ethnologist* 21(1):31-49.
- Prisoner Support and Human Rights Association, ADDAMEER (2014). The Prisoners, Statistics (May). Available from <http://www.addameer.org/statistics/20140501>. Accessed 9 February 2017.
- \_\_\_\_\_. (2016). The Prisoners, Statistics (May). Available from <http://www.addameer.org/statistics/20160531>. Accessed 9 February 2017.
- Protection Cluster (2014). Protection cluster occupied Palestinian territory needs assessment framework, 2014-2016. Available from [http://www.globalprotectioncluster.org/\\_assets/files/field\\_protection\\_clusters/Occupied\\_Palestinian/files/oPt\\_PC\\_Needs\\_Analysis\\_Framework\\_2014-2016\\_EN.pdf](http://www.globalprotectioncluster.org/_assets/files/field_protection_clusters/Occupied_Palestinian/files/oPt_PC_Needs_Analysis_Framework_2014-2016_EN.pdf).
- Sadeq, Tareq, and Sara Elder (2014). *Labour Market Transitions of Young Women and Men in the Occupied Palestinian Territory*. Work4Youth Publication Series No. 20. Geneva: International Labour Organization.
- SAWA (2017). Sawa Opens the Issue of Sexual Violence in Palestine through a Screening of the Film "Duma". Available from <http://sawa.ps/en/Views/ViewDetails.aspx?pid=693>.
- Shalhoub-Kevorkian, Nadera (2002). Femicide and the Palestinian Criminal Justice System: Seeds of Change in the Context of State Building? *Law & Society Review*, 36(3): 577-605.

- Shelter Cluster Palestine (2016). Shelter cluster monthly report, May. Available from <http://shelterpalestine.org/Upload/Doc/47b7337d-be6d-4b97-81d5-6395107cc326.pdf>.
- United Nations Children's Fund, UNICEF (2016). Social cohesion & education sector analysis: state of Palestine, May. Available from <http://doc.iiep.unesco.org/wwwisis/repdoc/peic/peic11.pdf>.
- United Nations Country Team (UNCT) in the Occupied Palestinian Territory (2012). *Gaza in 2020: a Liveable Place?* Jerusalem. <http://www.unsco.org/Documents/Media/Gaza%20in%202020%20-%20a%20liveable%20place.pdf>.
- United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division, DESA (2015a). *World Fertility Patterns, Data Booklet.* ST/ESA/SER.A/370. New York.
- \_\_\_\_\_. (2015b). *World Population Prospects: the 2015 Revision, Key Findings and Advance Tables.* Working Paper No. ESA/P/WP.241. New York.
- United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, UN Women (no date). Facts and figures: national planning and budgeting. Available from <http://palestine.unwomen.org/en/what-we-do/national-planning-and-budgeting/facts-and-figures>. Accessed 30 November 2016.
- United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, UN Women, and United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, OCHA (2015). Needs of women and girls in humanitarian action in Gaza: gender alert for the 2016 Response Plan, August. Available from <http://www.unrwa.es/EBDHsevilla2015/wp-content/uploads/2015/11/UNW-OCHA-Gender-Alert-Gaza.pdf>.
- United Nations Environment Programme, and others (2013). *Women and Natural Resources: Unlocking the Peacebuilding Potential.* Nairobi.
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, OCHA (2005). The closure of Hebron's old city. Special focus, Humanitarian Update: Occupied Palestinian territory, July. Available from [https://www.ochaopt.org/documents/ochahu0705\\_en.pdf](https://www.ochaopt.org/documents/ochahu0705_en.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2013). 2014 humanitarian needs overview: occupied Palestinian territory, November. East Jerusalem. Available from [http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ochaopt\\_hno\\_2014.pdf](http://www.ochaopt.org/sites/default/files/ochaopt_hno_2014.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2014). *Gaza Initial Rapid Assessment.* East Jerusalem. Available from [https://www.ochaopt.org/documents/Gaza\\_MIRA\\_report\\_9September.pdf](https://www.ochaopt.org/documents/Gaza_MIRA_report_9September.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2014f). In the spotlight: 10 years since the International Court of Justice (ICJ) Advisory Opinion. Available from <https://www.ochaopt.org/content/spotlight-10-years-international-court-justice-icj-advisory-opinion>.
- \_\_\_\_\_. (2015a). 2015 humanitarian needs overview: occupied Palestinian territory, January. Available from [https://www.ochaopt.org/documents/hno2015\\_factsheet\\_final9dec.pdf](https://www.ochaopt.org/documents/hno2015_factsheet_final9dec.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2015b). 2016 humanitarian needs overview: occupied Palestinian territory, November. East Jerusalem. Available from [http://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno\\_december29\\_final.pdf](http://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno_december29_final.pdf).
- \_\_\_\_\_. (2016). Humanitarian bulletin: occupied Palestinian territory, January. Available from [https://www.ochaopt.org/documents/ocha\\_opt\\_the\\_humanitarian\\_monitor\\_2016\\_01\\_05\\_english.pdf](https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2016_01_05_english.pdf).
- United Nations Population Fund, UNFPA (2014). Situation report for Gaza crisis, November. Available from <http://www.unfpa.org/resources/situation-report-gaza-crisis-november-2014>.

- \_\_\_\_\_. (2015). Situation report: one year after the 2014 Gaza war, 21 August. Available from [https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/unfpa\\_-\\_one\\_year\\_after\\_the\\_2014\\_gaza\\_war.pdf](https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/unfpa_-_one_year_after_the_2014_gaza_war.pdf).
- United Nations Voluntary Trust Fund on Contemporary Forms of Slavery (2014). *The Human Faces of Modern Slavery*. New York: United Nations Human Rights Office of the High Commissioner.
- Women's Affairs Center, Gaza (2015). *Early Marriage in Gaza: Causes and Impact*. Gaza. Available from <http://www.unfpa.ps/resources/file/publications/Early%20Marriage%20in%20Gaza.pdf>.
- Women's Centre for Legal Aid and Counselling, WCLAC (2015a). Israeli military night-raids on Palestinian residences in the West Bank and East Jerusalem, 26 June. Ramallah. Available from <http://www.wclac.org/english/userfiles/NIGHT%20RAIDS.pdf>.
- \_\_\_\_\_. (2015b). *Jerusalem: A City on Edge*. Ramallah.
- \_\_\_\_\_. (2015c). *WCLAC Annual Narrative Report*. Ramallah. Available from <http://www.wclac.org/english/userfiles/WCLAC%20Annual%20Narrative%20Report%202015.pdf>.
- \_\_\_\_\_. (2016). *WCLAC Bulletin*, February. Ramallah. Available from <http://www.wclac.org/english/etemplate.php?id=1689>.
- World Bank (2010) Checkpoints and Barriers: Searching for Livelihoods in the West Bank and Gaza Gender Dimensions of Economic Collapse. Available from <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/GenderStudy-EnglishFeb2010.pdf>.
- \_\_\_\_\_. (2015). Economic monitoring report to the ad hoc liaison committee, 27 May. Working Paper, No. 96601. Washington, D.C.: World Bank Group. Available from <http://documents.worldbank.org/curated/en/563181468182960504/pdf/96601-REVISED-WP-Box391464B-AHLC-May-21-Book-fix-footnotes.pdf>.
- \_\_\_\_\_. (2016). Economic monitoring report to the ad hoc liaison committee, 19 April. Working Paper, No. 104808. Washington, D.C.: World Bank Group. Available from <http://documents.worldbank.org/curated/en/780371468179658043/pdf/104808-WP-v1-2nd-revision-PUBLIC-AHLC-report-April-19-2016.pdf>.
- World Health Organization, WHO (2015). WHO statement on caesarean section rates, April. Available from [http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/161442/1/WHO\\_RHR\\_15.02\\_eng.pdf?ua=1](http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/161442/1/WHO_RHR_15.02_eng.pdf?ua=1).
- \_\_\_\_\_. (2016). Health access for referral patients from the Gaza strip, monthly report, December 2015. Jerusalem. Available from [http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO\\_monthly\\_Gaza\\_access\\_report-December\\_2015-final.pdf](http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/WHO_monthly_Gaza_access_report-December_2015-final.pdf).
- Y Care International (2014). *Young Women's Livelihoods in the Seam Zones, Occupied Palestinian Territory – Challenges and Solutions, Summary Report*, June. London. Available from <http://1c8puy1lylrov7ssf1oz3o22.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2014/07/Young-womens-livelihoods-in-Seam-Zones-OPT.pdf>.



16-00339